جـــــامعة زيان عـــــاشور – الجلفة
كلية العلوم الاجتمـــــــــاعية والإنســـــــــانية
قسم التاريخ وعلم الآثار

موقف الباب العالي والدول الأوروبية من المقاومة الشعبية 1830-1848م

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر مقاومة وحركة وطنية

إعداد الطالبتين:

- أمينة بعيطيش
- سعدية باكرية

إشراف الأستاذ:

أمحمد بن موفقي

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف، الأستاذ بن موفقي محمد على قبول الإشراف على إنجاز هذا العمل، وعلى المساعدة الكبيرة التي قدمها لنا من توجيهات قيمة، ونصائح ثمينة، كما أشكره على تفضله لقراءة مذكرتنا، وعلى تصحيح الأخطاء، كما أشكره صبره وتواضعه معنا.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين درسونا في مشاورنا الدراسي وشكرا.

الإهداء

الحمد الله الذي أتم علينا هذا العمل المتواضع في الصحة والعافية وأما بعد

فلا يسعني إلا أن أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما الرحمان

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾

إلى نبع الحنان وقرت العين التي أرى بها. إلى التي ضحت من أجلي وعانت الكثير

والتي تعطي دون انتظار مقابل والتي رافقتني بدعائها

إلى والدتي الغالية حفظها الله وأطال عمرها

وإلى روح ابي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

وكما أهدي هذا العمل إلى عائلتي الكريمة خاصة أخوتي

إضافة إلى زوجي ضيف الله الصديق

الإهداء

لمن كان لهما الفضل بعد الله في شأني وتربيتي لمن ربياني صغيرا

أمي أطال الله في عمرها وحسن عملها، والرحمة والمغفرة لروح أبي وأخواتي أسأل الله أن يزيد في حسانتهم ويتجاوز عن سيئاتهم

إلى نصفي الآخر زوجي الذي صبر علي، وساعدني ودعمني من أجل إنجاز عملي،

إلى أستاذي المحترم الدكتور بن موفقي محمد الذي لم يبخل علي يوما بالنصح والتشجيع والدعم والتوجيه والإصغاء، أتقدم إليه بأحر الشكر والتقدير والعرفان.

لكل هؤلاء أقدم هذا البحث المتواضع

والله ولي التوفيق

قائمة الاختصارات

تر	ترجمة
مج	مجلد
ص	صفحة
ص ص	صفحات
ط	طبعة
ج	جزء
ع	عدد
م،و،ك	المؤسسة الوطنية للكتاب
ش، و،ن،ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
ب،د،ن	بدون دار النشر
ب،م،ن	بدون مكان النشر
ب،س،ن	بدون سنة النشر

مقدمة

مقدمة:

إنّ المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر تعود جذورها إلى ما قبل عام 1830م، فكانت أولى المحاولات تعود إلى عهد لويس الرابع عشر في النصف التالي من القرن 17م 1664م، وظلت المشاريع الفرنسية تتوالى تباعا إلّا أنّها لم يكتب لها النجاح نتيجة المواقف الصارمة والتنظيم المحكم للقوة البحرية الجزائرية التي صدت مختلف الحملات الأوروبية على السواحل الجزائرية.

رغم ذلك ظل مشروع احتلال الجزائر عالقا في أذهان الساسة والعسكريين ومختلف النخب الفرنسية التي ظلت تتحيّل الظروف المناسبة لتحقيقه ونتيجة للأوضاع التي مرت بها الجزائر وتزايد الضغوطات والتحرشات الأوروبية عليها خاصة بعد حملة اكسموث 1816م، ثم حملت 1824م، وصولا للحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية وبداية انهيار الإيالة الجزائرية، التي لم تستطع الوقوف في وجه مختلف التحديات وسقطت تحت الاحتلال عام 1830م.

لقد ساندت معظم الدول الأوروبية مشروع احتلال الجزائر إلّا أنّ بعض الدول الأوروبية ظلت أطماعها مشدودة إلى الجزائر كبريطانيا واسبانيا التي كانت تحتل بايلك الغرب الجزائري وتحن للعودة إليها، بمقابل هذه الأطماع الأوروبية، نجد أنّ الدولة العثمانية بقيت مكتوفة الأيدي بعد الاحتلال الفرنسي بالجزائر، نتيجة حالة الضعف والوهن التي كانت تمر بها، ولم تتعد ردود أفعالها الشذب والتنديد وبعض المساعي الدبلوماسية الميؤوس منها مسبقا.

أمّا عن المقاومة الشعبية الجزائرية فلم تدخر أي جهد من خلال اتصالات زعمائها بالباب العالي والدول الأوروبية الكبرى التي كانت في تنافس مع الاستعمار الفرنسي، إلّا أنّ مواقف هذه الدول تباينت تجاه المقاومة الشعبية، ولم تتعد هي الأخرى المواقف الدبلوماسية متجنبة أي دعم عسكري مباشر.

دوافع اختيار الموضوع:

دوافع ذاتية:

اهتمامنا بالدراسات المرتبطة بالمقاومة الشعبية وخاصة تأثرنا بشخصية الأمير عبد القادر والتي تمثل رمزية المقاومة الشعبية الجزائرية.

أمّا دواعي اختيارنا للموضوع وحصره في الفترة الممتدة من 1830م إلى 1848م فهي متعددة أهمها:

- إنّ الفترة التي حددناها لموضوعنا عرفت العديد من المقاومات الشعبية الكبرى التي سجّلت مختلف أنحاء البلاد.
- لقد مثّل سقوط الجزائر عام 1830م محكا حقيقيا للعلاقات الجزائرية الأوروبية وكشفت عن الوجه الحقيقي لأوروبا الصليبية التي كانت تربطها العديد من المعاهدات السلمية مع الجزائر.

- والوقوف على حقيقة بعض المواقف الأوروبية التي لم تتعد الجانب الدبلوماسي كما أنّها تدخل في إطار التنافس على المستعمرات لا أكثر.

- الرغبة في ملامسة مقاربة تاريخية وهي أنّ رغم سقوط الجزائر تحت هيمنة الاستعمار الفرنسي نتيجة الظروف آنفة الذكر ورغم وقوف البعيد والقريب موقف المتفرج إلّا أنّها سلكت لنفسها طريق المقاومة الذي لم يتوقف طيلة القرن 19م.

الإطار الزماني والمكاني:

ينحصر موضوع بحثنا هذا في الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ سقوط الجزائر 1830م إلى غاية أحمد باي 1848م، أمّا الامتداد الجغرافي للدراسة فيشمل الجزائر والباب العالي والدول الأوروبية الكبرى لفرنسا وبريطانيا واسبانيا.

إشكالية الدراسة:

لقد ترتب عن سقوط الجزائر عام 1830م تمديد المقاومة الشعبية التي استمرت بشكل متواصل طيلة القرن 19م لذا انطلقنا في دراستنا لهذا الموضوع من سؤال جوهري يمثل الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع، تندرج تحته مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- **ما موقف الباب العالي والدول الأوروبية من المقاومة الشعبية منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر؟**

- وما أهم طرق وسائل الدعم التي قدمتها هذه الاطراف للمقاومة الشعبية؟
- وما انعكاساتها على المقاومة الشعبية؟

الدراسات:

من خلال ما أتيح لنا الاطلاع عليه خلال بحثنا في هذا الموضوع وجدنا بعض الدراسات التي تطرقت إلى جوانب من بعض المقاومات من بينها عبد الجليل التميمي الذي جمع وثائق عن اتصالات الأمير عبد القادر بـ بريطانيا وكذا كوران أرجمنت الذي نقل في كتابه مختلف الاتصالات التي قامت بين أحمد باي والباب العالي.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في موضوعنا هذا على المنهج التاريخي الوصفي وهذا لسرد مختلف تطورات الأحداث التاريخية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لتفسير الأحداث ودراستها بشكل معمق، كما استخدمنا المنهج المقارن لتعدد المقاومات الشعبية ومختلف القوى التي تدعمها، والمقارنة بين مختلف أشكال ورسم المقاومات، والمقارنة بين مختلف المواقف ومختلف الدول الأوروبية وكذا الباب العالي.

خطة البحث:

اعتمدنا في دراستنا لموضوع بحثنا على خطة اشتملت ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول والموسوم بعنوان أوضاع الجزائر أواخر العهد العثماني، تطرقنا فيه إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما لهذه الأخيرة من ارتباط بمشروع الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م.

الفصل الثاني بعنوان المواقف الدولية من الاحتلال الفرنسي للجزائر، تطرقنا فيه إلى المواقف الدولية من الاحتلال الفرنسي للجزائر التي تباينت بين رافض للاحتلال كالباب العالي وبريطانيا ودواعي كل طرف من رفضه لمشروع الاحتلال ودعمه للاحتلال الفرنسي وهو موقف جلّ الدول الأوروبية.

الفصل الثالث بعنوان مواقف الباب العالي والدول الأوروبية من المقاومة الشعبية، تطرقنا فيه إلى مختلف أوجه الدعم الذي تلاقته المقاومة الوطنية من الباب العالي، بالإضافة إلى مواقف وردود أفعال الدول الأجنبية من المقاومة الشعبية.

عرض المصادر والمراجع:

بالنسبة إلى المصادر التي اعتمدنا عليها في موضوع بحثنا، فهي عديدة ومتنوعة لكن سنتطرق إلى أهمها وفي هذا الباب نذكر:

- أرجمنت كوران استخدمنا هذا الكتاب في موقف الباب العالي من الاحتلال.
- مذكرات أحمد باي وقد أفادنا هذا المصدر في الرسائل بين الدولة العثمانية وأحمد باي.
- كما اعتمدنا على وثائق عبد الجليل التميمي والذي اعتمدنا فيه في مراسلات الأمير عبد القادر مع بريطانيا.

الصعوبات:

لا يخلو أي عمل يرتبط بالبحث العلمي من صعوبات ومن بين أهم ما اعترضنا هو مشكل ضيق الوقت، بالإضافة للالتزامات الخاصة، ضف إلى ذلك الظروف الصحية.

الفصل الأول:

أوضاع الجزائر أواخر العهد العثماني

❖ المبحث الأول: الأوضاع السياسية:

عرفت الجزائر العديد من التطورات السياسية خلال الحقبة الأخيرة من العهد العثماني، فقد تميزت المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر متمثلة في مرحلة حكم الدايات 1081-1245هـ/1671-1830م التي كان ينتخب فيها الديات من طائفه الرياس، طيلة هذه الفترة من 1081-1100هـ / 1671-1689م بعدها صاروا يختارون من طرف الإنكشارية، والاحتفاظ لسلطان بحق تأكيد الاختيار، بتوجيه القفطان والسيف للداي الجديد رمزا لتزويده بالسلطة.

وطبيعة الحكم في الإيالة نجد العديد من الآراء، فهناك من يقول: جمهورية عسكرية يعين رئيسها عن طريق الانتخاب، وطرف آخر أشار إليها بأنّها عبارة عن مملكة، وهنا من جزم بأنه نظام من نوع خاص لم يعرف أي بلد آخر، يجمع ما بين صفة المدنية والعسكرية وكان حكما جماعيا شوريا في القمة، وفرديا مطلقا في القاعدة.[1]

[1] عبد الرحمن نواصر، **مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات**، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، إشراف أ.د مختار حسني، السنة الجامعية 1431-1432هـ / 2010-2011م، ص ص 18-19.

ولقد استكملت الجزائر استقلالها سنة 1792م، عندما استرجعت مدينة وهران من الإسبانيين بعد صراع دام حوالي ثلاث قرون، الحادثة في تاريخ البلاد، كبيرا على الأصعدة الاقتصادية، لأنّ المستعمرين كانوا يستعملون كل ما تجود به الناحية الغربية من خيرات مختلفة ويصدّرون البضائع إلى وطنهم أو إلى موانئ أخرى في سائر اتحاد البحر الأبيض المتوسط.

وتعتبر الفترة التي تناولناها، فترة استقرار نسبي لم يتعاقب خلالها أكثر من عشرة دايات، حكم ثلاثة منهم مدة خمسة وعشرين سنة، كما أنّها تعتبر فترة يقظه للقيادة السياسية التي أدركت أنّ الهيئات الأجنبية التي كانت تحتكر التجارة الخارجية مع أوروبا، تستغل ثروات البلاد استغلالا فاحشا، ورئيس الدولة في الفترة الخاصة هو الداي الذي كان عبارة عن منفذ أمني، مهمته تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتنظيم الجيوش، ومراسلة القبائل المختلفة ورؤساء الدول للحفاظ على الأمن في الداخل وفي الخارج[1].

وقد كانت البلاد مقسمة على النحو التالي:

- دار السلطان هي أصغر المقاطعات وأكثرها تميّزا، إنّها مقاطعة تابعة مباشرة للسلطة المركزية في مدينة الجزائر وتضم البليدة القليعة شرشال ودلس.
- بايليك التيطري: سلطته المسألة الأمنية وهو الدرع الواقي لدار السلطان.

[1] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 17-19.

– بايلك الشرق وبايلك الغرب قد فرضتهما الحاجة الإدارية، ولهما وحدة إدارية تخضع البايلكيات الثلاثة لموظفين مستقلين عن الآغا من الناحية الإدارية على رأس كل بايلك باي يعنيه الداي لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.[1]

ابتسمت سياسة الخارجية للجزائر اتجاه الدولة العثمانية بالاستقلالية، ونجد التعاون فيما بينهما كإرسال الدولة العثمانية المجندين إلى الجزائر وكذلك التعاون في العمل الجهادي، ولكن كانت العلاقة بينهما علاقة السيد بالسيد، ترتبط بينهما روابط الدين والمصالح المشتركة،[2] والواقع أنّ الوجود العثماني في الجزائر لم يكن احتلالا كما يزعم بعض المؤرخون وإنّما هو عملية انقضاض تشبه تلك التي قام بها يوسف بن تاشفين لحماية الأندلس وإبقائها في حظيرة الإسلام والدليل على ذلك أنّ الأتراك لم يحاولوا القضاء على الشخصية الوطنية بل حافظوا على مختلف عناصرها: فأبقى اللغة العربية وتعلموها ثم صاروا يستعملونها في مراسلاتهم حتى الباي العالي نفسه.[3]

[1] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830**، دار هومة، طبع 2012، ص ص 281–282.

[2] عبد الرّحمن نواصر، المرجع السابق، ص 23.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 34.

يقول أحمد باي "أنني بعثت رسائل إلى الوزير رشيد باشا، ولا أدري إذا كانت هذه الرسائل عرضت على السلطان أم لا، ولكنّي أجزم بأنّ سي حمدان الذي كان في القسطنطينية، آنذاك، قد كلف بترجمتها إلى التركية".[1]

استغلت الجزائر فعالية موقعها الجغرافي الذي يتحكم في الحوض الغربي المتوسط إضافة إلى التنافس الكبير بين الدول الأوروبية الذي أعطى للجزائر مجالا أوسع للمناورة في تعاملها مع الدول الأوروبية.

اختلفت العلاقات الخارجية الجزائرية إزاء الدول الأوروبية من دولة إلى أخرى، حيث نجد العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية الصغيرة مثل الدنمارك والسويد وسردينيا ونابولي كانت تشتري السلام مع الجزائر مقابل دفع جزيه، تتعهد لحماية السفن الجزائرية بموانئها التجارية، ومجموعة أخرى مثل اسبانيا والبرتغال وهولندا كانت تدفع الجزية إلى الجزائر في أغلب الأحيان ولكنها أحيانا كانت تدخل في حرب معها بطريقة فردية كما فعلت اسبانيا والبرتغال، أو بطريقة التحالف مع دولة أخرى كما فعلت هولندا حين دخلت في الحرب ضدّ الجزائر بالتحالف مع بريطانيا 1816م، أمّا الدول الأوروبية القوية مثل بريطانيا التي كانت علاقاتها أكثر تعقيدا مع الجزائر لأنّ كلى من الدولتين كان قوة بحرية آنذاك، وسعت بريطانيا للحصول على مكان لدى

[1] أحمد باي: **مذكرات أحمد باي**، ترجمة محمد العربي الزبيري، ط2، ش و ن ت، الجزائر، 1981 ص 89.

الجزائر مثل فرنسا ممّا أحدث تنافس بينهما على الامتيازات في الجزائر، ولكن صاحبة الحظ الأوفر كانت فرنسا مقارنة مع أي دولة أوروبية أخرى، خاصة في فترة محنتها وقفت الجزائر إلى جانب حكومة الإدارة بقرضها الأموال، وتمكينها من الحصول على القمح الجزائري، ونتج عنه ما يعرف بمسألة الديون الجزائرية الفرنسية والتي تنتهي بالاحتلال سنة 1830م[1].

وكانت الحكومة الفرنسية تسعى للحصول على هذه الترقية "وهي الترقية التي طالب بها الأسطول الفرنسي داي حسين" لتجعل من نفسها الدولة صاحبة الامتيازات الخاصة بالإيالة الجزائرية وذلك بحجة رد الاعتبار للشرق الفرنسي الذي أهين حسب زعمها في حادثة المروحة[2].

[1] عبد الرّحمن نواصر، المرجع السابق، ص ص 23-24.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1793-1830م**، ط 3، البصائر للنشر والتوزيع، ص 333.

❖ المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي:

يمكن الوقوف على أهم مميزات اقتصاد الجزائر العثمانية من خلال التعرض للنشاطات الاقتصادية الرئيسية للبلاد من زراعة وصناعة وتجاره.

1. الزراعة:

كانت هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السّكان ولهذا كان التعرّف على خريطة الغطاء النباتي ضروريا لرسم صورة واضحة للإنتاج الزراعي في الفترة التي ندرسها. واستنادا إلى الخريطة النباتية نجد قسما هاما من أراضي الجزائر الشمالية كان في الفترة التركية مغطى بالغابات وقد اندثر واختفى قسم كبير من الغابات في أول القرن 19 نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط،[1] إلّا أنّ الزراعة امتازت بالبساطة والبدائية مما أثر على الانتاج من حيث الكم ورغم وجود سهول فسيحة مثل سهل متيجة "وهي على الأرجح أجمل امتداد للسهول على وجه الكرة الأرضية سواء نظرنا إليها من زاوية اعتدال المناخ أو من زاوية جمال موقعها وتمتد على مائة ألف ميل مربع، إنها تستطيع أن توفر الغذاء لعدد من السّكان أكبر مما تستطيع أن تموله أية بقعة مماثلة على وجه الارض".

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 30.

وكانت أخصب الأراضي ملكا لأفراد الطائفة التركية وجماعه الكراغلة والحضر مثلا "حمدان بن عثمان خوجة" وكانت ملكية الأراضي كالتالي:

- **ملكية خاصة:** وهي قليلة وتتواجد خاصة حول المدن وهي شبه إقطاعية وتزرع مقابل خمس.
- **ملكية مشاعة:** وتتمثل في أراضي العرش وتستغل من طرف أفراد القبيلة.
- **الأحباس وأملاك الدولة:** وتسير من طرف المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن وبالرغم من أنّ العثمانيين لم يولوا اهتمام كبير بالزراعة ورغم الطابع البدائي الغالب عليها إلّا أنّها كانت تغطي حاجيات السّكان باستثناء أوقات الجفاف وحملات الجراد.

أمّا من حيث الزراعة اختصت بمنتوج معين وذلك تبعا للظروف الطبيعية والبشرية.

وأهم المحاصيل الزراعية نجد: الحبوب التي تركز بشكل كبير في منطقة الشرق الجزائري وزراعه القطن بمستغانم،[1] وأيضا التبغ الذي كانت تنتجه الجزائر والذي كان يزرع في عنابة والجزائر وكانت كمياته هامة وهو صالح للتدخين كما يذكر حمدان خوجة أنّه كان ينتج هو نفسه القطن في سهل متيجة.

[1] عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 32.

ما تقدم يوضح لنا تلك المحاولات التي قام بها الأتراك وخاصة البايات منهم بهدف تحسين الفلاحة الجزائرية، لكنّ هذه المحاولات جاءت متأخرة لم يكن الهدف منها أكثر من ضمان موارد لخزينة الدولة[1].

2. الصناعة:

المقصود بالصناعة من الصناعة التقليدية التي تتمثل في الحرف الممارسة في مختلف مدن الإيالة، وقد كان أصحابها ينضمون في هيئات تتولى كل واحدة صناعة نوع محدد من الأدوات والملابس التي يحتاج إليها السّكان في حياتهم اليومية،[2] وقد كانت الصناعة اليدوية بعيدة عما وصلت إليه الصناعة الأوروبية حتى قبل الثورة الصناعية فتعمقت الهوى بين الجزائر وأوروبا أكثر مع ظهور تلك الثورة، كانت الصناعة موزعة بين الريف والمدينة فالصناعة في الريف كانت تلبي حاجيات سكانه أساسا أمّا الصناعة المدنية فكانت تلبي الحاجات الأساسية لسكان المدن وكماليات الفتات المحظوظة، التي لم تكن تكتفي بالمنتوجات المحلية بل تستورد المنتوجات الخارجية الأوروبية منها بصفة خاصة، لم تصل الجزائر في هذا العهد إلى تكوين مراكز صناعية في المدن، قادرة على قيادة النشاط الاقتصادي.

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 336.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 61.

تعتمد في نشاطها على توفير احتياجات أسواق المدن والأرياف من المصنوعات اليدوية: مثل الصناعة النسيجية الصوفية والأحزمة الحمراء بتلمسان، والبرانس والزرابي والحصر بالأطلس الصحراوي، والفخار بتدرومة، والأحذية والزرابي بقلعة بني راشد، والأدوات الجلدية والأقمشة بعزونة، ومهن الحدادة وصناعة الأسلحة والفضة بمناطق جرجرة، ومعالجة الأصواف والجلود وصنع السروج والجواهر بقسنطينة، وصناعة الحلي والأحذية بمدينة الجزائر.[1]

ويرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعات المحلية المختلفة إلى بعض الأسر من الحضر الأندلسيين واليهود، التي توازنت صناعتها وحافظت عليها من الاندثار.

فالطائفة اليهودية اختصت بمعالجة وتصنيع الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة في مدن تلمسان والجزائر وقسنطينة، تشجعها في ذلك الأرباح الوفيرة التي تصل فوائدها كما هو الحال بقسنطينة إلى 30% أو 50% من الجواهر المصنوعة.

وعكس هذا النشاط والحيوية التي عرفتها الصناعات المحلية اليدوية فإنّ الصناعة المعدنية أو الثقيلة لم تشهد تطورا ملموسا لا من حيث الكمية ولا من حيث الكيفية فإنّ الصناعة الأساسية مع مرور الزمن لم تتعد استخراج الملح من السباخ بهران ومعالجة الجير المستخرج من المحاجر

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 61.

الواقعة قرب المدن، أو بناء بعض السفن الخشبية بميناء الجزائر أو تحضير البارود وسبك المدافع بمدينتي قسنطينة والجزائر.[1]

ومما يمكن الإشارة إليه فيما يخص الصناعة أنّها افتقدت آفاق التطور، والازدهار نتيجة تأثرها بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية فبالنسبة للأسباب الداخلية تتمثل في ارتفاع سعر تكلفتها لأنّ رؤوس أموالها أصبحت موجهة لتغطية الضرائب المفروضة عليها، بالمقابل كانت السوق الجزائرية مفتوحة أمام السلع الأوروبية التي كانت أقل ثمنا من السلع المحلية في ظل غياب السياسة حكومية لتطوير النشاط الصناعي، مما أدى إلى انهيار القطاع، أمّا التجارة الخارجية للجزائر في هذه الفترة، فقد عرفت هيمنة التجار على الموانئ الجزائرية، وكانت المواد الأولية الجزائرية،[2] محل تنافس بين الشركات الأوروبية الكبرى بعد دخول اسبانيا السوق الجزائرية بالإضافة إلى هيمنة التجار اليهود في العقد الأخير من القرن 18م، نتيجة الامتيازات التي منحت لهم على عهد الداي حسين باشا، مقابل انسحاب كلي للتجار الجزائريين بسبب السياسة المفروضة من طرف الدول الأوروبية، والتي تقتضي بإبعاد التجار المغاربة عموما عن التجارة الدولية من خلال وضع العديد من العراقيل، والاجراءات على مستوى الموانئ الأوروبية، التي تحول دون

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص ص 33-35.

[2] أمحمد بن موفقي، **العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر واسبانيا 1200هـ-1786م / هـ1245-1830م**، مذكره لنيل شهادة ماجستير في تاريخ حديث معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية السنة الجامعية 1431-1432هـ / 2010-2011م، أ.د اشراف مختار حسني، ص 19.

تعاطيهم التجارة بشكل طبيعي هذا من جهة، بالإضافة إلى هيمنة العديد من رجال الدولة على تقدير واحتكار سوق العديد من المواد الأولية،[1] وكان يجتمع أصحاب الحرفة الواحدة في المدن في سوق واحدة أو شارع واحد يشرف عليه مسؤول يسمى الأمين، ويزاول مجموع الأمناء نشاطهم تحت سلطة شيخ البلد.

لقد وجد الفرنسيون في قسنطينة طرق عديدة نسجلها هناك كنموذج:[2]

- النجارون، وكانوا يستعملون الاخشاب الواردة من الأوراس وبلاد القبائل.
- الحدادون.
- الصفارون أوضاع النحاس.
- القصديريون وكانوا من اليهود بصفة عامة.
- الشكامجيه أوضاع الأسلحة.
- السمارون الذين يصفون حدوات الجياد والبغال والحمير.
- السراجون الذين يصنعون السروج والحبيرة وحاملات الخراطيش.
- البرادعة الذين يصفون البراد.
- الخرازون الذين يصفون أحذية الرجال.

[1] أمحمد بن موفقي، المرجع السابق، ص 20

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 338-339.

- الصياغون أوضاع المجوهرات وهم يهود في معظمهم.[1]

لكن الصناعة في الجزائر ظلت بدائية لم تعرف التطور لأسباب أخرى كذلك أهمها ذلك الانغلاق على النفس الناتج عن العداوة الأوروبية المستمرة،[2] والتعصب الديني من طرفين.

3. **التجارة:**

تعتبر الجزائر بحكم موقعها منطقة عبور فهي بوابة إفريقيا عن طريق المتوسط وملتقى الطرق التجارية التي تربط البلاد بكل من تونس والمغرب وليبيا والسودان ونذكر منها:

- الطريق الشمالي: الذي يربط تونس بفاس مرورا بمدن الكاف، وقسنطينة، وسطيف، والجزائر، ووهران، وتلمسان، ووجده.
- الطريق الأوسط: يربط قفصه بعكيك، مرورا ببسكرة والأغواط والبيض سيد الشيخ.
- الطريق الجنوبي: يربط قفصه بتافيلالت، مرورا بالواحات في الجزائر منها: تيممون، ثمنطيط، عين صالح، توات.
- الطريق الغربي: الذي يربط وادي سوف بالعاصمة، ويمر ببسكرة وبوسعادة.

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 338-339.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 64.

- الطريق الشرقي: الذي يربط وادي مزاب بتونس مرورا بالأغواط وبوسعادة، وقسنطينة بالإضافة إلى طرق أخرى مثل الطرق التي تربط الجزائر بدول جنوب الصحراء.

ويتوزع أشهر الأسواق في المدن الكبرى سواء كانت أسبوعية أو موسمية كسوق الجزائر وقسنطينة، وتلمسان، وقرى مزاب، التي كانت تمثل السوق الرئيسية لبضائع السودان، ومدينة توغرت ووادي سوف[1].

أ. **التجارة الداخلية:**

بالنسبة للنشاط التجاري فقد عمل الداي على تشجيع التبادل التجاري، ولكنّ ذلك كان يتم داخل المدن، أو بواسطة أسواق أسبوعية، أو موسمية، في الأرياف حتى يتحكم في القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، هذه الأسواق كانت تقدم بالقرب من الحصون أو بجوار الحاميات العسكرية، كما كان لا يتردد في عقاب من يخالف ذلك ففي سنة 1825م، تعرضت قبائل جنوب التيطري إلى مهاجمته من طرف (فرسان المخزن)[أ] وفرق الحامية بسبب مقايضة هذه القبائل لإنتاجها من الحبوب بأصواف وتمور القبائل الصحراوية المعادية للبايلك.

[1] عبد الرحمن نواصر، نفسه، ص 34.

[أ] العثمانيين بحثوا عن مساندين لهم في المناطق الريفية بالإيالة فجندوا ما يعرف بالقبائل المخزنية، التي بفضل خدماتها وطد العثمانيون حكمهم في المناطق الريفية، حيث ساهمت هذه القبائل التابعة في تحصيل الضرائب والمشاركة في الحملات العسكرية ضد القبائل المتمردة مقابل امتيازات والإعفاء من الضرائب.

ب. **التجارة الخارجية:**

كان ميناء جزائر الشريان الرئيسي للمبادلات التجارية، حيث احتل مرتبة مرموقة في تصدير الحبوب، وتفوق في كثير من المرات على موانئ أخرى. دعت الحاجة الاقتصادية، الداي حسين إلى انتهاج أسلوب احتكار ومحلولة حلق زراعة موجهة من طرف البايلك، فقام بالاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب، وسخر لها الفلاحين كي ينتجون أكبر كمية من المحاصيل لتصديرها إلى الخارج عن طريق وكلاء البايلك الذي أصلهم من التجار اليهود، أمّا عن التجارة الخارجية فكانت الجزائر تستورد من فرنسا: "السكر، والفلفل، والمجوهرات ... إلخ" ومن اسبانيا: "الحديد، والدباج، والسكر ... إلخ" ومن بريطانيا: "بضائع مختلفة" كما كانت تستورد الأقمشة من دمشق، وكانت تستورد إضافة إلى هذا: "البهارات، والأمشاط، والمواد الممزوجة للصباغة ... إلخ" كما كانت تستورد من الخارج ما يتعلق ببضاعة السفن، خاصة الحبال، والخشب والمعدات الحربية، وكانت تأتي من بريطانيا وهولندا والدنمارك.[1]

[1] فتيحة صحراوي، **الجزائر في عهد الداي حسين 1818-1830م**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف أ.د بن يوسف تلمساني 2010-2011م، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص ص 100-101.

❖ المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية:

لقد تأثرت إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني في الجانب الاجتماعي بعدة عوامل نذكر منها:

- **العامل الطبيعي:**

حيث شهدت تلك الفترة وقوع سلسلة من الهزات الأرضية العنيفة نتج عنها تخريب بعض المدن وأيضا خسائر بشرية ومادية، نذكر من بين هذه الزلازل زلزال 1790م، أيضا زلزال 1810م و1818م وكذلك زلزال 1830م، وكان هذا آخر زلزال وقع للجزائر العثمانية.[1] أيضا من العوامل الطبيعية نذكر وجود قحط وجفاف وحملات الجراد بين الحين والآخر،[2] تسببت هذه الأخيرة بدورها إلى وقوع مجاعات وهلاك الكثير من الناس والتي حدث في السنوات التالية 1787م و1789م.

[1] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1994، ص 89.

[2] عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 24.

- **أمّا فيما يخص الجانب الصحي:**

فقد عرفت أوضاع صعبة ومزرية نتيجة للأمراض والأوبئة الفتاكة[1] والتي ظهرت في السنوات التالية 1812م و1816م،[2] ويعود سبب انتشار هذه الأمراض والأوبئة بسبب الاحتكاك بالعالم البحر المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقتها بالبلاد الأوروبية وارتباطها بالمشرق العربي، وأيضا من الأسباب أنّ العثمانيين كانوا غير مهتمين بالحياة الصحية للسكان، ولم يفعلوا أي شيء لتخفيض معاناة وآلام السّكان[3]، وبالتالي كانت نتائج هذه الآفات الطبيعية والأمراض الخطيرة هلاك وتشتت الكثير من السّكان، وبهذه الأسباب نلاحظ اختلاف في إحصاء إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني، إلّا أنّ الكثير من الاحصائيات والتقارير تشير إلى أن عددهم بلغ ثلاث ملايين وثلاثة ونصف مليون نسمة.[4]

[1] فتيحة صحراوي، المرجع السابق، ص 101.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، ط2، دار البصائر، الجزائر، ص 360.

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 167.

[4] **التاريخ السياسي للجزائر في البداية والغابة**، ط1، دار الغرب الإسلامي، ص 73.

وينقسم السّكان إلى قسمين هما: سكان المدن الذين ينقسمون إلى مجموعات طائفية وحرفية، وسكان الريف وبدورهم ينقسمون أيضا منهم من يتعامل مع السلطة كعشائر المخزن والممتنعين عن سلطة البايلك تجدهم في المناطق الجبلية والنائية.[1]

وحسب التنظيم الاجتماعي السائد في البلاد نهاية الحكم العثماني فإنّ التقسيم الاجتماعي والمهني كان كالتالي:

1. سكان المدن:

وينقسم سكان المدن حسب الهرم السكاني إلى مجموعات طائفية موجودة في مدن الجزائر ونذكر أهم المدن الموجودة في الجزائر العثمانية نذكر من بينها الجزائر، قسنطينة، وهران، تلمسان، مازونة، مسيلة ... إلخ.

أما فيما يخص تقسيم الطواف كان كما يلي:

الأرستقراطية التركية: هي الفئة المسيطرة على الجزائر حتى نهاية الحكم العثماني بالجزائر في سنة 1830م أيضا يتمتع أصحابها بالسلطة والنفوذ،[2] كذلك حرسوا على إبقاء السلطة بين أيديهم، ورغم أنّ الأتراك هم القادة نجد منهم أيضا التجار وأصحاب الورشات الحرفية والعمال في

[1] عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 25.

[2] عمار بحوش، المرجع السابق، ص 73.

مختلف المهن، وبقيت هذه الطبقة معزولة لأسباب كثيرة نذكر منها المحافظة على الحكم، والمحافظة على امتيازها، وشعورهم بالتميّز والتفوق على بنية العناصر الأخرى[1].

- الكراغلة: هم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات، حيث كانت تعتبر فئة هامة في الجزائر في العهد العثماني، كذلك كانت لهم صلة بالأهالي مما جعلهم أقرب إليهم أكثر من الأتراك،[2] وبرغم من أصولهم التركية إلّا أنّهم أبعدوا عن المهام الكبرى، وذلك لتخوف الأتراك من خلق حلف وطني بينهم وبين الأهالي يهدد امتيازاتهم.
- فئة الحضر: وهم الذين يقطنون المدن بصفة دائمة، وهم صنفان: صنف البلديين وهم أهالي ولدوا بالمدينة واستقروا بها،[3] والصنف الثاني هم المهاجرون الأندلسيون، حيث كانت لهم صلة ومعرفة بالبلاد الجزائرية منذ الفترة الإسلامية، تكاثر عددهم مع مجيء الأتراك كثيرا،[4] أيضا كان لهم دور في ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العديد من المدن الجزائرية، كذلك هم طبقة لم يسمع لهم بالمناصب السياسية واقتصرت أعمالهم على مناصب القضاء والكتابة.[5]

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 357.

[2] عمار بحوش، المرجع السابق، ص 73.

[3] عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص ص 28-29.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي، المرجع السابق، ص 97.

[5] عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 27.

- فئة البراني: هم طوائف غادروا الأرياف بحثا عن العمل، وقد اشتغلوا بمهن متواضعة، وقد فرض عليهم الوضع الاجتماعي ونوعية النشاط الاقتصادي في المدن أن تنظم حسب أصولها الجهوية وموطنها الأولى،[1] فهنالك البساكرة اشتغلوا في الحمامات العمومية، الأغواطيون اشتغلوا في النظافة، بنو مزاب اشتغلوا في التجارة.
- فئة الدخلاء: تعتبر هذه الطبقة غريبة عن مجموع السّكان لأسباب دينية وحضارية، حيث كانت تضم جماعات الأسرى من المسيحيين المستخدمين في الحانات أو لخدمة لداي وغيرها من الأعمال،[2] وهنالك عنصر مهم وهو اليهود ويعتبرون من أقدم الدخلاء الموجودون في الجزائر ولقد لعبوا دورا اقتصادي هام،[3] وقد ساعدهم في ذلك ثقة حكام الأتراك فيهم وتفضيل الأندلسيون التعامل معهم لأنهم يتشابهون معهم في طرق العيش وأسلوب الحياة والاشتغال بالمهن اليدوية.

[1] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي، المرجع السابق، ص 99.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي أواخر العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 43.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 361.

2. **سكان الريف:**

وتبلغ نسبتهم 95% من مجموع السّكان، ويصنفون حسب علاقتهم ببعضهم أو علاقتهم بالحكام، وتصنيفهم على النحو التالي[1]:

- قبائل المخزن: يعتبر هذا القسم التعامل مع الأتراك ربطت بينهم روابط مادية ومعنوية، أيضا تعتبر مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية، أمّا فيما يخص نسبهم فهي لا تعود إلى نسب واحد بل هي تجمعات سكانية تعميرية ذات تكوين اصطناعي فمنهم العبيد والكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال.
- قبائل الرعية: وهذا القسم خاضع للأتراك، وهي قبائل تقيم بالدواوير والدشرى والقرى المنتشرة في الجهات التي نرى فيها قبائل المخزن، وأيضا تعبرها الحاميات التركية المتوجهة لجمع الضرائب، وقد خضعت هذه القبائل إلى الاضطهاد والإكراه والاستغلال المستمر من طرف البايلك وفرسان المخزن.[2]

[1] عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 30.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي، المرجع السابق، ص 105.

- المجموعات السكانية المتحالفة "الاحلاف": وهذه القبائل تتعامل مع البايلك عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين الذي أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها، معتمدين في ذلك على نفوذهم الديني أو كفاءتهم الحربية أو حالة نسبهم.
- المجموعات السكانية الممتنعة عن السلطة: يعتبر هذا الصنف بعيد عن السلطة التركية متحصنا في المناطق الجبلية كالأوراس والونشريس والبابور والقبائل أو منتقلا عبر أراضي الجنوب الملائمة لحياة الرعي والترحل بمنأى عن سلطة الحكام وتعسفاتهم ومضايقاتهم.[1]

❖ **المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية:**

تميّزت الحياة الثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني بالطابع الإسلامي والذي ربط بين مختلف أصناف السّكان ونقصد بالطابع الإسلامي ليس فقط المحتوى الديني بل شمل أيضا التعليم وتنظيم ثقافي وقضائي وعلاقات اجتماعية وفكرية[2].

[1] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي، المرجع السابق، ص 108.

[2] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، ط 1964، الناشر مكتبة النهضة الجزائرية، ص 371.

1. المؤسسات الثقافية:

لا تكاد المؤسسات الثقافية في العهد العثماني تخرج عن المسجد والمدرسة والزاوية والمكتبة ومعظم هذه المؤسسات كانت للتعليم أكثر مما كانت للثقافة بمفهوم اليوم، ولقد لعبت هذه المؤسسات دورا كبيرا في التعليم، أيضا من أكثر المؤسسات التي كانت تغذي هذه المؤسسات جميعا هي الأوقاف[1].

أ. **الأوقاف:** ظلت الأوقاف، أو الحبوس كما تعرف في أقطار المغرب العربي باعتبارها تقليدا إسلاميا عريقا، تشكل إحدى مظاهر الحضارة العربية الإسلامية التي تميّز بها العهد العثماني بالجزائر، وأيضا تأثرت بها أوضاع البلاد إثر تعرضها للغزو الفرنسي 1830م، أيضا الوقف كان له تأثير كبير على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية ونذكر من بين هذه المؤسسات الموجودة في أواخر العهد العثماني ما يلي[2]:

- **أوقاف مكة والمدينة:** تعتبر من أقدم المؤسسات الوقفية ويعود تواجدها في الجزائر قبل الوجود العثماني، تدير أيضا بعض الأوقاف المحلية سواء كانت مالكية أو حنفية وهي الأوقاف

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 227.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في المالكية والوقف والجبائية الفترة الحديثة**، ط1، 2001، دار الغرب الإسلامي، ص ص 207،229.

التي يؤول فائضها إلى فقراء المدينتين الشريفتين،[1] أمّا فيما يخص مردودها المالي فاستحوذت على أكثر من نصف جميع أملاك الموقوفة وتتصرف فيه 1419 وقف خيرا وكان مردودها المالي سنة 1837م لا يقل عن 122,503 فرنك.

- **بيت المال:** يعتبر مؤسسة خيرة ومن جهة أخرى مؤسسة سياسية، حيث كانت تشرف على أموال اليتامى والغائبين والأملاك التي تصادرها الدولة أيضا، ومساعدة المسلمين الفقراء على دفن موتاهم وكذلك توزيع الصدقات، أيضا تقوم بدفع مبلغ شهري إلى خزينة الدولة.
- **المساجد:** يعرف الجامع بأنه المكان الذي تقام فيه صلاة الجمعة، ويسمى به لجمعة الناس، ويقال له المسجد، الجامع،[2] ولقد اختلفت الاحصائيات حول عدد المساجد الموجودة في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث أنّها موجودة في القرى والمدن ونذكر من بين هذه نذكر:
- **الجامع الكبير أو مسجد الباشا:** أسسه الباي محمد الكبير في 1796م، بأمر من باشا الجزائر الداي بابا حسن تخليدا لفتح وهران الأكبر، وذلك بجوار القصر الأحمر، وحبس عليه عدد كبير من المتاجر والحمامات حوله[3].

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 238.

[2] مصطفى أحمد بن حموش، **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني 956-1246هـ / 1545-1830م**، ط1، 1421هـ-2000م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وأحياء التراث، ص 57.

[3] يحيى بوعزير، **المساجد في العتيقة في الغرب الجزائري**، طبعة خاصة 2009، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ص 95.

- **جامع محمد بن عثمان الكبير:** أسسه الباي محمد بن عثمان الكبير عامي 1799 – 1800م بجوار برج القصبة إلى الشمال، يعتبر مناره من المآثر الهامة بهذه المدينة[1].

2. **المؤسسات التعليمية:**

أ. **الزوايا:** احتلت الزوايا مكانة الصدارة بين المراكز الثقافية من ناحية تثقيف المعوزين والفقراء بين أبناء الشعب المتعطشين للعلم والمعرفة وفيها قسمين، القسم الأول يقوم بوظيفة تحفيظ القرآن الكريم والذين سبق لهم أن تعلموا الحروف الهجائية وبعض السور، أمّا القسم الثاني يقوم بتدريس بعض فنون الوقف، لا سيما الفقهيات والعقائد، قواعد الصرف، النحو، البلاغة، المنطق.[2]

وأيضا كانت الزوايا لها مكانة خاصة ومتميّزة في الجزائر العثمانية فكانت منتشرة في المدن والأرياف، في الجبال الشاهقة والصحاري القاحلة، نذكر من بين هذه الزوايا، زاوية عبد الرحمن الثعاليبي، أيضا زاوية عبد القادر الجيلالي وغيرهم من الزوايا.[3]

ب. **الطرق الصوفية:** نعرف على أنّها حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي تدعو إلى الزهد وشدة العبادة وتعتبر عن فعل مضاد للانغماس في الترف، ثم تطورت وأصبحت طرق

[1] يحيى بوعزير، المرجع السابق، ص 94.

[2] محمد بن كريم، **التحفة المرضية في الدولة البكداتية**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 58.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 262-263.

مميزه،[1] ومن أهم هذه الطرق نذكر من بينها الطريقة القادرية نسبتا إلى الشيخ عبد القادر الجيلالي المتوفي سنة 561هـ، وهو المؤسس لهذه الطريقة، أمّا أتباع هذه الطريقة فقد ابتعدوا عن هذا المنهج ولم يتمسكوا في طريقتهم بالكتاب والسنة ولا يقول نسبهم، أيضا من الطرق الصوفية الشائعة الطريقة التجانية أسسها ابو العباس أحمد بن محمد بن المختار التجاني ومن أهم عقائدهم أنّهم يحجون إلى فاس حيث قبر شيخهم، قبل توجههم إلى الحج إلى مكة.

أمّا فيما يخص قدوم هذه الطرق إلى الجزائر فهي كانت منتشرة ومزدهرة قبل قدوم العثمانيين إلى الجزائر، لكنّ الأتراك العثمانيين كانوا مولعين بها كثيرا وأيضا أثرت على نفسيتهم جدا.

ت. **الكتاتيب:** هي مؤسسة أو مركز تعليمي كان منتشر كثيرا في الجزائر خلال العهد العثماني وكان يقوم على تحفيظ القرآن الكريم للأطفال، أيضا كان يقوم بتعليم مبادئ الكتابة والقراءة للأطفال، أمّا فيما يخص مكان التدريس فكان غالبا عبارة عن حجرة أو دكان أو جناح في مسجد، أمّا عن تسميتها فكانت تحمل إمّا اسم الحي أو اسم الزاوية السابقة له أو اسم شخصية مشهورة ونذكر من بين الكتاتيب الموجودة مثل مكتب سوق القندقجية، مسيد القيصرية، كتاب زاوية الجامع الكبير وكل هذه الكتاتيب هدفها تعليم الأطفال.[2]

---

[1] عبد الله بن لجين السهلي، **الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها وآثارها**، ط1، 1426هـ-2005م، دار الكنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ص ص 10،95.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 276،495.

ث. **المدارس:** كانت المدارس في العهد العثماني منتشرة جدا في المدن والأرياف، بل حتى أنّها كانت منتشرة بين أهل البادية والجبال النائية، وتشرف على تسيير هذه المصالح والمراكز التعليمية الأوقاف، حيث تقوم بالإنفاق على الطلبة وكذلك تقوم بتسديد رواتب المدرسين، وبهذا التسيير الجيد ساعد السّكان،[1] وأصبح هنالك ندورة في الأمية بين السّكان، حتى أنّه قال أحد الكتاب الفرنسيين حين تعرف عن الجزائر من خلال الاحتلال وهو"رينال" حيث قال "كان يوجد بمدينة الجزائر عدد من المدارس التي تتميّز بانتهاج طرق تعليمية تشابه كثيرا نظم التعليم بفرنسا ولا أظن أنّي مبالغ حين أؤكد أنّ التعليم الابتدائي كان أكثر انتشارا في الجزائر منه في فرنسا. "

ج. **المكتبات:** يتحكم أي نشاط ثقافي لأي بلد من خلال كثرة الكتب والمكتبات الموجودة فيه، والجزائر خلال العهد العثماني كانت طليعة البلدان بـ كثرة المكتبات والكتب فيها، ويمكن تقسيم المكتبات إلى قسمين وهي عامة وخاصة،[2] فالمكتبات العامة هي عبارة عن مكتبات ملحقة بالمساجد أو الزوايا أو المدارس، والتي كانت تستقبل الطلبة خصوصا ثم لجميع القراء المسلمين، وكانت بها كتب تقل أو أكثر لأهمية الوقف الذي تتغذى منه، ونذكر من أهم المكتبات العامة مكتبة الجامع الكبير، مكتبة المدرسة الكتابية، أمّا القسم الثاني وهي المكتبات الخاصة، وهي

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية، نفسه، ص ص 245-247.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 274،285.

كثيرة وليس من السهل حصرها لأنها كانت تابعة للعائلات ذات نفوذ، مثل مكتبة عائلة الفكون بقسنطينة وأيضا مكنية تابعة لألي راس وغيرها من المكاتب الخاصة.[1]

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 297-296.

الفصل الثاني:
موقف الباب العالي والدول الأوروبية من الاحتلال الفرنسي للجزائر

❖ المبحث الأول: موقف الدولة العثمانية من الاحتلال:[1]

إنّ بداية تدخل الدولة العثمانية في قضية الجزائر واحتلالها من طرف فرنسا يعود إلى مرحلة الحصار البحري على سواحل الجزائر، فقد كانت تتبع تطورات الأزمة الواقعة بين الجزائر وفرنسا، ولما وجدت أنّ هذا الخلاف زاد من حدته بعثت مبعوث لها وهو خليل أفندي وذلك كان في شهر نوفمبر 1829م، وقد كُلف هذا الأخير بتسوية الخلاف بين البلدين، كما قد تم تكليفه بإبلاغ الداي بعدم التدخل في النزاع القائم بين النمسا ومراكش،[2] وعند وصول مبعوث الدولة العثمانية شرع في تنفيذ مهمته المتمثلة في تسوية الخلاف القائم بين البلدين، إلا أنّه لم يتمكن من الوصول إلى حل يرضي الطرفين، ويعود سبب فشل خليل أفندي إلى شروط فرنسا على الجزائر والتي تمثلت في مجملها في إعادة حق صيد المرجان وإقامة منشآت مسلحة ونحو ذلك في الجزائر.[3]

وفي نفس الوقت كان قيومييو وهو السفير الفرنسي، متواجد في اسطنبول يقوم بمباحثات واتصالات مع الباب العالي، قصد الحصول على موافقته من طرفها لقيام حملة علي باشا حاكم مصر على الاقطار المغاربية طرابلس الجزائر وتونس،[4] وفي هذا الشأن قد استقبل في الوزارة

---

[1] محمد الشيخ بن رابح، **مواقف دول غرب المتوسط من الاحتلال الفرنسي للجزائر**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 91.

[2] أرجمنت كوران، **الساسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي**، ت عبد الجلّيل التميمي، نشر وطبع 1957، ص 45.

[3] أبو قاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 31.

[4] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص 92.

الخارجية الفرنسية في سبتمبر 1829م، وفدا قادما من مصر تحمل آراء ومقترحات عرف فيما بعد باسم مشروع محمد علي،[1] وبناءً على هذا المشروع فقد اقترح محمد علي على فرنسا أن تساعده، أن يصبح حاكما على المغرب العربي أيضا عرض مرور جيشه بالساحل الافريقي الشمالي، شريطة أن يكون محميا بأسطول فرنسي، كذلك طلب أن تمده بأربعة سفن و28 مليون من الفرنكات، وقال أيضا أنّ السلطان العثماني سيكون راض بمشروعه لأنّه يحصل على جزيه سنوية، كذلك يرض فرنسا لأنها تتخلص من مشكلة الجزائر نهائيا، أمّا أوروبا تتخلص هي الأخرى من القرصنة، وقد استطاع محمد علي اقناع سفير فرنسا في القاهرة آنذاك أنّه لديه القدرة على إنهاء المشكلة الجزائرية بتجنيد 28,000 رجل و 23 سفينه وتوفير الأموال لتغطية الحملة. وبموجب هذه العلاقات التي جمعت بين فرنسا بوالي مصر محمد علي باشا وطموحاته التوسيعية، فقد وقفت هذه الأخيرة وراء فكرة احتلال الجزائر.

وفي شأن هذا الموضوع قدم قيومييو مذكرة إلى رئيس الكتاب العثماني يقول فيها أنّ فرنسا ستبدأ حملتها ضدّ الجزائر، وقد رفض الباب العالي هذه الخطة، وجاء على لسانها أنّه لا يجوز إرسال عساكر إلى أرض مطيعة للدولة العثمانية،[2] وبعد كل هذه المحاولات والمناقشات فشل كل من خليل أفندي وقيومييو في مهمتهما وهي إيجاد حل في تسوية الخلاف بين الجزائر وفرنسا،

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات، المرجع السابق، ص 30.

[2] أرجمنت كوران، المرجع السابق، ص 93.

وهنا اقترح الباب العالي حل آخر وبديل تمثل في إرسال مبعوثين أحدهما عثماني وآخر فرنسي إلى الجزائر،[1] وذلك من أجل إيجاد حل والنصح، وتطبيقا لهذه الخطة كُلّف طاهر باشا من طرف الباب العالي، في حين رفض السفير الفرنسي هذه الخطة وإرسال مبعوثه إلى الجزائر وعلى إثر هذا، طلب رئيس الكتاب حميد باي من السفير الفرنسي بكتابة رسالة إلى قائد الحصار المفروض على الجزائر يخبره بمهمة طاهر باشا، أيضا كلف بحل النزاع في إطار تعليمات في خمسه بنود وهي:

- البند الأول: عندما يصل إلى ساحل الجزائر يحاول التباحث مع قائد الحصار لتسوية الخلاف.
- البند الثاني: فإن رفض القائد الحصار عليه أن يطلب من الحكومة الفرنسية وتعيين موظف له صلاحيات التباحث مع طاهر باشا ويدخل مدينة الجزائر.
- البند الثالث: بيّن طاهر باشا لعلماء وأعيان أوجاق الجزائر الاخطار التي تنتج عن الحرب
- البند الرابع: إذ كان الجزائريون يرون اقتراحات فرنسا قاسية وشديدة، فإنّ على الطاهر باشا أن يتباحث مع الموظف الذي سترسله الحكومة الفرنسية لهذا الشأن.

[1] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص 93.

- البند الخامس: إذ لم يتمكن الطاهر باشا من تسوية الخلاف فعليه أن يخبر السلطان بذلك.[1]

وبعد هذه الترتيبات والتجهيزات غادر مبعوث الدولة العثمانية متوجها إلى الجزائر أيضا حمله السلطان العثماني بخطاب موجه إلى محمد علي باشا بخصوص مشروعه الذي قدمه إلى فرنسا الذي يتضمن غزو الجزائر، وعند وصول طاهر باشا إلى السواحل الجزائرية منع من طرف قائد الحصار ولم تشفع له الرسالة التي جاءت من طرف السفير الفرنسي التي تسمح له بالدخول، ثم قام بمحاولة أخرى عن طريق باي تونس ومنع أيضا وذلك سبب تخوفه من فرنسا، عندما لم يجد سبيلا آخر توجه إلى طولون الفرنسية وقد شاهد على مرء من مينائها أسطول فرنسي متجها إلى الساحل الافريقي محملا بالعساكر والذخيرة، أيضا قام بإخبار الوزير الخارجية الفرنسية بمهمته إلّا أنّه الوزير كان يتساءل فيما إن كانت له الصلاحيات التي تؤهله للقيام بهذه المهمة وقد رد عليه طاهر باشا وأعطاه الجواب المناسب لكنه لم يستلم رد بعد.[2]

[1] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص 95.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات، المرجع السابق، ص 31.

وهكذا علمت الدولة العثمانية بفشل مبعوثها طاهر باشا وكان ذلك بسبب الحكومة الفرنسية التي تجاهلت مهمته وراوغته إلى أن احتلت الجزائر. [1]

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات، المرجع السابق، ص 31.

❖ المبحث الثاني: موقف اسبانيا من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م

قبل أن تقدم فرنسا على تنفيذ مشروعها الخاص باحتلال الجزائر الذي بدأ على الأقل مع بداية الحصار في 16 جوان 1827م، أخذت بعين الاعتبار مواقف الدول الأوروبية المختلفة، ويمكن القول هنا أنّ معظم الدول الأوروبية باستثناء الانجليز، أعربت عن رضاها باحتلال الجزائر وابتهاجها بتحطيم ما أسمته "عش القرصنة"، لأنّ فرنسا دأبت مثل نظيرتها اسبانيا إعطاء الحملة طابعا مسيحيا وأشعرت الدول الأوروبية بضرورة مساعدتها، لأنّ نجاح حملتها هو نجاح في مصالح دول أوروبا بأكملها[1].

1. العلاقات بين الجزائر واسبانيا:

فقد كانت سيئة منذ البدء، ومن فعل الإسبان، وتتمثل تلك الأوليات في عدوانهم، تحت قيادة الأسقف الشيخ الذكر، فرانسيسكو خيمنيث، والقائد العسكري بيدرو دى نافارو، على بلادنا تنفيذا للوصية الكتابية التي تركتها الملكة ايزابيل الكاثوليكية عند وفاتها سنة 1504م، ملحة على الإسبان في أن لا ينسوا شيئين:

- عدم التوقف في العمل لغزو إفريقيا "أي بلدان المغرب"
- عدم التوقف في مصارعة الكفار عموما "أي المسلمين".

[1] أمحمد بن موفقي، المرجع السابق، ص 95.

ومن هنا فقد كان طابع العلاقات بين اسبانيا والجزائر طيلة قرون ثلاثة متوالية هي الحرب الفعلية المتواصلة، وفي أحسن الأحوال كانت حالة الحرب الدائمة، ولم توقع بينهما إلّا معاهدتان اثنتان طوال تلك المدة، أي طيلة قرون ثلاثة متواصلة، بينما عقدت الجزائر مع هولندا مثلا أثناء تلك المدة إحدى عشر معاهدة، ومع انجلترا ثمانية عشر ومع فرنسا أكثر من ستة وستين ولنقل سبعين.[1]

وقد قامت اسبانيا باحتلال العديد من المناطق الساحلية للجزائر كاحتلال المرسى الكبير واحتلال وهران 1509م، وبجاية 1510م، وأيضا مستغانم شرشال دلس وعنابة، وقد ترتب عن هذا الاحتلال انعكاسات على الجزائر، رغم أنّ رغبة فرديناند الكاثوليكي هي الاستيطان والتخلص من مسلمي الإسبان، وإنشاء مستوطنة اسبانية في كاب بون "cop boone" ولتوفير ظروف المعيشة لابد من تنشيط الاقتصاد والمبادلات في تلك المدن والسعي إلى ربطها مع المناطق المجاورة ودواخل البلد، كيف يمكن تحقيق ذلك المشروع وقد سبقه إصدار قرار ملكي سنة 1516م، بمضاعفه الحقوق الجمركية "50%" على موانئ البحر المتوسط وشبه الجزيرة الإيطالية مما دفع بتجار البندقية على تركيز تعاملهم خارج وهران، وتتحول التيارات التجارية عنها لتتوجه

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيئتها العالمية قبل سنة 1830م**، ج1، الجزائر، ص ص 125-126.

نحو كل من الجزائر وعنابة ويعني ذلك الابتعاد قدر الإمكان عن المناطق التي فيه قلعة الإسبان، وزاد من انهيار وانحطاط المدينة سرعة انفلاقها على نفسها، وقضى كليا على تجارتها الخارجية.[1]

2. معاهدتا الجزائر مع اسبانيا 1786م و1791م ظروفها وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين:

معاهدة الصلح بين البلدين سنة 1786م، بعدما فشلت حملتا اسبانيا اللتان شنهما القائد أنطونيو بارثيليو على مدينة الجزائر سنة 1783م و1784م، وفشلت كل المساعي الدبلوماسية التي كانت تحمل شروطا مسبقة من قبل الإسبان، التي يفهم منها فرض السلم على الجزائر، أدركت فرنسا أنّه لا يمكنها فرض إرادتها على الجزائر، بدأت المفاوضات بين البلدين في جوان 1785م فقط حل بمدينة الجزائر مندوبان وهما الكونت ديسبيلي "d'espilly" والأميرال ماثاريدو "Mazzaredo" للتفاوض و تذليل النقاط بين البلدين، وبعد مفاوضات استمرت لمدة سنة، توصل الطرفان في 17 من شعبان 1200هـ الموافق ليوم 14 جوان 1786م إلى إبرام معاهدة تألفت من خمسة وعشرين مادة، تناولت جوانبا سياسية واقتصادية وأمنية بين البلدين، تضمنت المعاهدة حالة السلم بين البلدين ومن ينتمي إليهما، والذين يمارسون التجارة، التعاون بين سفن البلدين في البحر بتقديم يد المساعدة.

[1] نجيب دكاني، **الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائري**، ص42.

3. انعقاد معاهدة 1791م:

في يوم 12 سبتمبر 1791م عقدت معاهدة سلم جديدة بين الداي حسين والوفد الإسباني في الجزائر، تتألف من ديباجه وتسعة مواد من أهمها المادة التي تحدثت عن جلاء الإسبان عن وهران صادق عليها الملك كارلوس الرابع في 16 ديسمبر، وبدأ الجلاء عن وهران والمرسى الكبير في اليوم التالي 17 ديسمبر، وانتهى في يوم 24 فيفري 1792م، كانت هذه المعاهدة مرهقة لإسبانيا حيث ألزمتها زيادة عن الجلاء عن وهران والمرسى الكبير.[1]

وتعتبر معاهدة التي عقدت 12 سبتمبر 1791م معاهدة سلم وصداقة جديدة بين الداي حسين والوفد الإسباني في الجزائر، صادق عليها الملك دون كارلوس الرابع في السادس عشر ديسمبر، وقد أرهقت هذه المعاهدة اسبانيا حيث تلزمها زيادة عن الجلاء بدفع ضريبة سنوية قدرها مائة وعشرين ألف جنيه، فضلا عن هدايا "أسلحة وسفن وعتاد بحري" وبأن ترجع إلى وهران المدافع، والقاذفات، والذخائر، وجميع المعدات الحربية الأخرى التي كانت لها "لإسبانيا" بمدينة سيدي الهواري، ثم نقلتها قبل خروجها مباشرة إلى قرطجنة في اسبانيا قبالة وهران. [2]

[1] **معاهدتا الجزائر مع اسبانيا 1786-1791 وظروفهما وانعكاستهما على العلاقات**، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية، ع 5، ص ص 217،230.

[2] مولود قاسم نايت، المرجع السابق، ص ص 176-177.

أمّا عن الموقف الإسباني، فإنّ فكرة العداء للجزائر، في نفوس الساسة الذين لم ينسيهم الصلح أحقاد الماضي، ولقد اتضح هذا من خلال العديد من المواقف الإسبانية، فحسب ما جاء في إحدى الوثائق خط همايوني، فيما يخص استعدادات بريطانيا لحملة إكسموث 1816م "....وهي الان في حدد الانتظار للذخائر والمهمات، التي سوف تأتي بواسطة عدة من الأساطيل من اسبانيا وجنوة...." كما منح مالك اسبانيا وسام الفروسية للورد إكسموت تعبيرا منه عن دعم اسبانيا له.

وفي 22 أفريل أعطى السفير الإسباني في باريس، الضمانات اللازمة للفرنسيين، وأكد أنّ موانئ أرخبيل جزر الباليار، هي في استقبال الجيش الفرنسي، وأنّ كل التدابير والتسهيلات المطلوبة تم اتخاذها، وهذا ما تؤكده إحدى الوثائق المرسلة من وزارة المالية الإسبانية والتي جاء فيها: "....مولانا الملك، أمرنا بالسماح للفرنسيين، بشراء المؤونة، وكل أنواع الأسلحة عبر التراب الإسباني، وتأجير السفن، وكراء المخازن...."، ولم تكتفي اسبانيا بمباركة الحملة ومساندتها معنويا، بل دعمت صفوفها بضباط وخبراء عسكريين، وأسلحة لأنّ هذه الأخيرة كانت تطمح لاسترجاع ممتلكاتها في الغرب الجزائري. [1]

لم تكتفي اسبانيا في دعمها عند هذا الحد، بل تعزز موقفها باشتراك كبار ضباطها في الحملة، وفي هذا الشأن، أرسل سان بيرست السفير الفرنسي في اسبانيا خطابا إلى قائد الحملة في 28

[1] أمحمد بن موفقي، المرجع السابق، ص ص 95-96.

ماي 1830م، بأنّ الملك الإسباني، قد عين للحملة على الجزائر مجموعة من الضباط، وهم الدون انطونيو لاسانكا، وهو عقيد في سلاح الهندسة، والكونت دي ميراسول قائد الحرس الملكي، كما قدمت خدماتها عن طريق قنصله في الجزائر، ففي 6 جويلية 1830م، عقد مجموعة من قناصل الدول الأوروبية، اجتماعا لتقديم الدعم المادي لفرنسا، كان نصيب القنصل الإسباني منه 59,748 فرنك وهذا لتثبيت وجود فرنسا.

وقد تحفظت اسبانيا من الغزو لاعتقاد بعض أوساطها السياسية والعسكرية بأحقيتها في احتلال القطاع الوهراني من الجزائر، نظرا لوجودها السابق بوهران والمرسى الكبير لما يقرب من ثلاثة قرون، ولارتباطها باتفاقية تجارية مفيدة مع الجزائر، وحرصها على الاحتفاظ بعلاقات جيده مع بريطانيا.

لكنّ ذلك لم يمنعها من سياق مناصرة الراي العام الأوروبي لعملية الغزو من السماح للحملة الفرنسية بالتوقف بجزر الباليار للتمرن وإقامة مستشفيات بميناء ماهون Mahon واستئجار عدد من سفن الشحن الإسبانية[1].

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م**، ج1، دار المعرفة، 2006، ص 59.

❖ المبحث الثالث: موقف بريطانيا من الاحتلال:

كانت بريطانيا الدولة البحرية والاستعمارية الأولى، فخشيت أن يهدد الغزو تفوقها ومصالحها في حوض البحر المتوسط، فعارضته واحتجت عليه. لكنها امتنعت عن القيام بأي عمل لإعاقته أو إجبار فرنسا على الانسحاب لتوثقها انهزام الفرنسيين في الجزائر، ورهان بعض ساستها على أنّ فرنسا متى تورطت وغدت مهددة بهزيمة، ستلتمس من بريطانيا التدخل لمساعدتها، وعندها تصبح بريطانيا سيدة الموقف، وكذا لعدم وجود نية لدى حكومتها بخوض حرب ضدّ فرنسا بسبب الجزائر.[1]

أظهرت بريطانيا موقف معارض لاحتلال الجزائر والحقيقة أنّ الموقف البريطاني بدأ باهتا واكتفت بريطانيا بتأكيد موقفها على لسان وزير خارجيتها أبردين لدي لافال بأنه يهنئ فرنسا على وصول أسطولها كما أوضح أبردين أنّ الموقف البريطاني من التحرك الفرنسي في السواحل الجزائرية ليس من منطلق متفق بل أنّ الأسطول البريطاني وخاصة القطع المرابطة في جبل طارق لم تتلق الأوامر من أجل التحرك، وإذا استدع الأمير فسيكون ذلك.

لم يكن الهدف الفرنسي من الغزو هو حملة تنتهي بتأديب الداي أو تدمير القطع الحربية المهددة للأمن في المتوسط، بل كان الهدف محاوله إنهاء الإيالة الجزائرية وسيادتها البحرية،

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 59.

والاحتفاظ بها كقاعدة تكون ذات أهمية في المواجهة اللاحقة مع انجلترا، في الحقيقة أنّ هذا موقف بريطانيا عبر عنه بوضوح قنصله العام بالجزائر السيد سان جون إذ كلما سأله الداي حسين عن مخاطر الحملة الفرنسية كان يرد عليه بقوله "أحمدوا، فإنّ فرنسا ستنسحب في النهاية، وان بريطانيا ستؤيدكم" (كوران)، إلّا أنّه في نهاية المطاف اتضح أنّ فرنسا لم تنسحب وأنّ بريطانيا لم تساند الجزائر، ويمكن اعتبار وعود السفير البريطانية في الجزائر مراوغة دبلوماسية.[1]

وقد قامت بريطانيا على الجزائر فقد كانت تسير جنبا إلى جنب مع العلاقات والمعاهدات وقد كانت مجموع الغارات البريطانية الهامة على الجزائر عشرا.[2]

ويمكن القول أنّ سياسة بريطانيا اتجاه الغزو الفرنسي اتسمت بالميوعة والانتهازية، فاكتفت بمطالبة فرنسا لعدم تثبيت نفوذها في الجزائر، وقنعت بوعد شخصي من شارل العاشر بأنّ فرنسا لا تنوي الاحتفاظ بالجزائر بعد النصر، وبوعد مماثل من بولينياك، وبانتظار هزيمة الفرنسيين فلما خابت تلك التوقعات وسقطت قسنطينة بأيديهم عام 1837م، سارعت إلى الاعتراف سرا باحتلالهم للجزائر، مقابل احترامهم سيادة كل من تونس والمغرب، ثم كشفت عن موقفها ذاك منذ

[1] إلياس نايت قاسي، **مجلة وأبحاث المحلية العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية قراءة في تطور الموقف البريطاني من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1847م**، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، ع 13، جانفي، 2021م

[2] مولود قاسم نايت، المرجع السابق، ص ص 196-200.

العام 1842م، بعدما تمكن الفرنسيون من تحقيق مكاسب وانتصارات عسكرية هامة، والحاق أضرار بالغة بدولة الأمير.

وأخيرا نود أن نذكر هنا أنّ بريطانيا عرضت الاحتلال الفرنسي للجزائر،[1] هل كان ذلك ودا وصداقة منها نحو الجزائر أم غيرة من الفرنسيين وحسدا لهم، كما يقول هؤلاء الآخرون؟ نسجلها على كل على أنّها نقطة ايجابية يسرنا أن نختم بها العلاقات الجزائرية البريطانية في تلك العصور، ونفضل أن يكون موقفها هذا من باب "حسن الخواتم" حتى ولو كان رمزيا!.[2]

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 60.

[2] مولود قاسم نايت، المرجع السابق، ص 214.

الفصل الثالث:

موقف الباب العالي والدول الأوروبية من المقاومة الجزائرية

❖ المبحث الأول: موقف الدولة العثمانية من المقاومة:

خاضت الدولة العثمانية مجموعة من التحركات الدبلوماسية والسياسية لوقف العدوان العسكري الفرنسي على الجزائر، وكذلك على كل الأقطار المغاربية، حيث أنّ فرنسا أكدت أطماعها حول كل هذه المناطق،[1] ولذلك قامت الدولة العثمانية بشن حملة عسكرية من أجل طرابلس وتمكنت من إلحاقها بها وكان في سنة 1835م، وساعد ذلك على حماية تونس والاقتراب من الجزائر، بهذا أصبح بإمكان الباب العالي تقديم المساعدة للمقاومة الجزائرية وكانت متمثلة في مقاومة أحمد باي في إقليم قسنطينة، حيث طلب هذا الأخير من السلطان تقديم مساعدة فكان له ما أراد ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي وجهها السلطان إلى أحمد باي يقول فيها لقد علمنا من رسالتكم التي نقلها إلينا سي الطاهر باشا طرابلس، بكل ما حدث في بلادك وأننا نهنئكم على الشجاعة التي أبديتموها في مثل هذه الظروف والحمد لله على النصر الذي حققه لكم، إننا ندرك جيدا أنّ الكفار سيهاجمونكم من جديد ونخبركم بأننا لن نبخل عليكم معوناتنا وسنرسل اليكم عدد كافيا من الجنود والمدافع والمختصين في المدفعية".[2]

[1] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، نفسه، ص ص 98-99.

[2] مذكرات أحمد باي، المرجع السابق ص 60.

أمّا فيما يخص رد فعل الدولة الفرنسية على مساعدة الدولة العثمانية لدعم المقاومة الجزائرية وسعيها من أجل استرجاع نفوذها وبسط سيطرتها على الجزائر، حيث أنّه كان رد سريع وعنيف إذ أنّها اخبرت الدولة العثمانية أنّها في حالة مواصلة مساعدتها ودعمها للمقاومة الجزائرية فإنها تعتبر عدوا لفرنسا وستقوم بحرب ضدها إذا استلزم الأمر.[1]

لكنها لم تستسلم ولم تخف من هذه التهديدات وسعت إلى ضم تونس من جديد سنة 1837م، لكنّ الأسطول الفرنسي المتواجد بالمنطقة منعهما من تحقيق أهدافها وكانت حجته هو حماية امتيازاتها التجارية ونفوذها السياسية في تونس وتوسيع سيطرتها على الأقطار المغاربية ككل[2]

ومع هذه الظروف التي عاشتها الدولة العثمانية، فقد زادت ضعفا يوما بعد يوم وهذا أيضا بعد تكالب الدول الأوروبية عليها مما جعلها تعجز عن تقديم المساعدة لبقاء المقاومة الجزائرية، خاصة لدعم مقاومة أحمد باي حيث طلب هذا الأخير مساعدة عاجلة منهم إلّا أنّها لم تنجح وقام بالرد عليه أنّه على سلم مع الدولة المسيحية.[3]

[1] أرجمنت كوران، المرجع السابق، ص 88.

[2] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص 100.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 138-139.

بعد الحصار الثاني لقسنطينة سنة 1837م، سقطت بين أيديهم وتراجعت كل محاولات الدولة العثمانية وتأكد الجميع من ضعفها وأنّها غير قادرة على الدفاع،[1]

ومن هذا نقول عن علاقة الدولة العثمانية بأحمد باي هي علاقة دينية بالدرجة الأولى، غير أنّ البعض الآخر يراها استمرارية للحكم العثماني فقط في حين يرى آخرون أنّ الدولة بالنسبة له رمزية فقط يمكن الاستعانة بها في المجال العسكري عند الضرورة.

أمّا فيما يخص علاقة الأمير عبد القادر مع الدولة العثمانية فإنّ الأمير لم يهتم بالإعانة التي سيقدمها الباب العالي، وخاصة وقد وعده السلطان المغربي بتقديم المساعدة، لكنّ عندما تطورت الحرب بين فرنسا والأمير، أيضا لسوء التفاهم بين الأمير والحاج أحمد باي وهذا قد كان في صالح فرنسا.

ومن هنا نلاحظ أنّ علاقة الباب العالي مع الأمير كان سلبيا حيث عملت هذه الاخيرة على عرقلة معاهدة التافنة وذلك بسبب أنّه كان بعيد عن الدولة العثمانية لم يعلمها بأي شيء عن

[1] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص ص 100-101.

جهاده،[1] ومما سبق نقول أنّ الدولة العثمانية حاولت أن تساعد المقاومة الجزائرية لكنها لم تستطع لأنها كانت تمر بالضعف وأزمة كبيرة ولم تعترف رسميا باحتلال فرنسا للجزائر إلّا سنة 1848م.[2]

❖ **المبحث الثاني: موقف اسبانيا من المقاومة:**

- اتصالات الأمير بإسبانيا: في ظل هذه الظروف الصعبة التي تنقل فيها الأمير بدائرته من عدة أماكن بحثا عن الأمن والاطمئنان والسلامة لها، واستقر في زايو قرب قصبة سلوان، في ظل هذه الظروف حاول الأمير أن يجري اتصالا مع الحكومة الإسبانية بواسطة حكامها العسكريين بميلة ليفك عنها الحصار، ويجد مخرجا لحاله وحاله.

وقد أشار فرانسيسكو زافالا إلى اتصالات الأمير مع الدولة الإسبانية بواسطة حكامها بميلة، وإرساله عدة رسائل إلى ملكة اسبانيا، وذكر أنّه قدمت له عدة نصائح في إطار الإجابة بأنّ يسلم نفسه للفرنسيين على أن تتوسط اسبانيا له في ذلك، وأكد زافالا بأنه رغم أنّ اسبانيا حاولت طيلة الحرب مع الأمير عبد القادر، أن تكون صديقة لفرنسا وأن يكون لها موقفا نبيلا تجاهها واتجاه المغرب الأقصى، إلّا أنّها لم تكن تجهل فوائد دعمها للأمير عبد القادر الذي اقترح أن يلتجئ إليها.

---

[1] عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في تاريخ المغاربة تونس-الجزائر وليبيا 1816-1871م**، الدار التونسية للنشر، ط1، مارس 1972م، ص 198.

[2] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص 101.

وأشار فيلار إلى صلات الأمير بالحكومة الإسبانية، ولكنّ لم يكن على ما يبدو على علم بهذه المراسلات، ولو أنّه على اطلاع واسع بكفاح الأمير ومقاومته في هذه الفترة.

لقد كانت أوضاع اسبانيا في هذه الفترة مضطربة وغير مستقرة من الناحية السياسية، بسبب الحرب الأهلية الأسرية حول وراثة العرش، التي كانت تعم كل شبه الجزيرة الليبيري تقريبا، وفي هذه الظروف الصعبة والقاسية بإسبانيا استنجد الأمير عبد القادر بها، وكانت ترقب في أن تتابع سياستها التقليدية الاستعمارية في الشمال الإفريقي، وتدخل في صراع وتنافس استعماري مع فرنسا في اقليم الريف المغربي.

وقد اصطدم الإسبان بمقاومة الأمير عبد القادر مباشرة، وذلك بعد وصول الدعم اللوجستي الإسباني والمتمثل في مهندسين، كان لهم دور فعال في خدمة الإيالة العسكرية الفرنسية، لقد دفعت هذه المشاركة إلى المواجهة المباشرة مع المستعمر وداعميه. [1]

[1] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص 102.

ولكنّ الأمير بذكائه الدبلوماسي والسياسي، خلق خطين متوازيين في نشاطه، فإلى جانب المقاومة، كان الأمير يدرك مدى دعم أغلب الدول الأوروبية لفرنسا، ولكنّ الاحتفاظ بعلاقات مع هذه الدول وخاصة المهمة منها سيوفر الكثير لمقاومة الأمير وكيانه.[1]

- موقفها من المقاومة: وحينما قوي ساعد المقاومة الجزائرية وأصبحت تهدد الوجود الاستعماري في الجزائر خاصة تحت لواء الأمير عبد القادر "1832م إلى 1847م" وسعى هذا الأخير في بناء مؤسسات دولية وإقامة علاقات سياسية ودبلوماسية مع كل الأطراف العربية والأوروبية، وفي السنوات الأخيرة لهذه المقاومة خاصة سنتي 1846م و1847م مرّ الأمير بظروف صعبة وقاسية حيث تنقل فيها الأمير إلى عدة أماكن بحثا عن الأمان والاطمئنان والسلامة واستقر بدائرته وحاول إجراء اتصالاته مع الحكومة الإسبانية بواسطة حكامها العسكريين بميلة ليفك عنه الحصار ويحصل على المؤن الغذائية والذخيرة.

وقد أشار فرانسيسكو زانالا إلى اتصالات الأمير مع الدولة الإسبانية، كما أنّه خلال هذه الأثناء حاول الأمير الاقتراب من مدينة مليلة الإسبانية بحوالي ألفي رجل واتصالاته بحاكمها الإسباني وعقد اجتماعا معه خارج الابواب.

[1] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص ص 140-142.

وكان الأمير يسعى من خلال ذلك إلى همزة وصل بينه وبين الانجليزي في جبل طارق ولربما لطلب تأييد اسبانيا له ودعمه خاصة وانه ارسل رسالة إلى الملكة ايزابيل الثانية البوربونية، وفي هذه الأثناء كانت تعيش اسبانيا فترة مضطربة بسبب الحرب الأهلية الأسرية القائمة بها حول الوراثة، وفي جو الحرب الأهلية الأسرية هذه أخذت الحكومة الإسبانية تسعى للحصول على الاعتراف بالملكة الطفلة من طرف البلدان الأوروبية وكانت فرنسا هي الوحيدة التي اعترفت بها باعتبارها من عائلة البوربون الفرنسية، ثم إنّ فرنسا كانت شديدة الحرص على تزويج هذه الملكة وأختها من أميرين فرنسيين، وسيتحقق فيما بعد تزويج الملكة ايزابيلا الثانية من أمير فرنسي[1].

وعلى هذا الأساس اتخذت اسبانيا موقف التردد والتماطل تجاه الأمير عبد القادر ومطالبه وعروضه المغرية واتبعت أسلوب التمويه والهرب وتضييع الوقت عليه، لأنها في الأخير لن تؤيد مطالبه ولن تقدم له المساعدات المطلوبة نتيجة التحالف بينها وبين فرنسا.[2]

ومهما يكن من أمر فإنّ اسبانيا العدو التاريخي والتقليدي للجزائر عبر قرون عديدة لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تقف إلى جانب القضية الجزائرية فهي التي قدمت مساعداتها وموانئها

[1] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص 142.

[2] يحيى بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر من الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبعات الجامعية، 1999، ص 244.

وخبرائها أثناء الحملة الفرنسية على الجزائر، ثم ادارت ظهرها للأمير ومقاومته رغم الرسائل المتكررة التي بعث بها الأمير إلى البلاط الإسباني[1].

[1] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص 142.

❖ المبحث الثالث: موقف بريطانيا من المقاومة:

لم تبد أي من الدول الأوروبية اهتماما بالأمير أو شيئا من التسامح تجاهه باستثناء بريطانيا التي عارضت الاحتلال الفرنسي كما مرّ لخشيتها أن يمثل خطرا على مصالحها وتفوقها في غربي البحر المتوسط، لكنّ سياستها بهذا الخصوص تميّزت بالميوعة والانتهازية، إذ لم تشأ الاخلال بعلاقاتها بفرنسا بسبب الجزائر، وفضلت ترقُب نتيجة الصراع لاتخاذ موقف حاسم،[1] فلما اشتد نزاع المقاومة الجزائرية ضدّ فرنسا تحت لواء الأمير عبد القادر نجد أنّ الأمير كان يرى في بريطانيا الدولة الأوروبية التي يمكنها تقديم الدعم والتأييد له واغتنم الأمير الظروف الدولية آنذاك واوفد سفيرا إلى لندن للتباحث مع المسؤولين فيها حول إمكانية مساعدته غير أنّ فرنسا علمت الأمر وأحيطت الخطة.

وبعد أن استأنف الأمير معاركه مع الجنرال فالي "Valée" عام 1839م، احتاج إلى الأسلحة والذخيرة فكلف كل من نيقولا منوسي "Nicolas-Manucci" سفيره المتجول ودريموند هاي القنصل البريطاني في طنجة بالتدخل مع حكومة لندن بغية تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى رفيع ومقترح مرفأ تنس مقابل مساعدته.

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1889م**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 97.

إنّ موقف بريطانيا اتجاه الأمير كان مؤيدا ومشجعا على مواصلة القتال واستمرار مقاومته ضدّ فرنسا، غير أنّ تأييدها لم يصل حد تزويده بالأسلحة والعتاد الحربي الذي يحتاجه، ثم بدأ هذا الموقف يتغير بعد رسالة رئيس الوزراء البريطاني اللورد بلمرستون "Lord Palemerston" إلى قنصله بجبل طارق بتاريخ 6 أكتوبر 1840م، طالبا منه أن يبعث بمحتوى رسالته إلى مبعوث الأمير عبد القادر وجاء في رده: "إن الحكومة البريطانية تشكر الأمير عرضه عليها ميناء تنس بالتراب الجزائري، إنّ جلالة ملكة بريطانيا لا ترغب في الحصول على ممتلكات ساحل البحر الأبيض لإفريقيا كما أنّ الحكومة البريطانية لا تعتقد أنّ توسطها بين فرنسا وعبد القادر سيؤدي إلى نتيجة هامة هذا مع ملاحظه أنّ الحكومة البريطانية لن تتحيّز إلى أحد السفن المتنازعين.[1]

كان لرد الحكومة البريطانية على رسالة الأمير الأثر السيء والبالغ، لأنه كان يعتقد أنّ بريطانيا لن تتوانى في تقديم يد العون والمساعدة له، هذا مع أنّ الحكومة البريطانية كانت تخشى من أنّها إذا قبلت عرض الأمير ودعمه فإنّ ذلك سيفتح واجهة جديدة من الصراع بينها وبين فرنسا، وتكون الحرب فيها محققة ومؤكدة بين الدولتين، إنّ بريطانيا كانت حريصة على إبقاء الحالة الراهنة وأن تتجنب المواجهة المباشرة والصدام مع فرنسا في الحوض الغربي للمتوسط،

[1] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص ص 133-134.

وحذرت الحكومة البريطانية سلطان المغرب مولاي عبد الرحمن عبر سفيرها في طنجة من التدخل أو التحالف مع الأمير عبد القادر في الجزائر ضدّ فرنسا، وكان هدف هذه السياسة البريطانية هو منع إعطاء فرنسا أي مبرر أو عذر لتوسع تدخلاتها العسكرية وزيادة نفوذها وتوسعها نحو المغرب.[1]

فقد حاولت بريطانيا لعب ورقة الأمير عبد القادر، بأن تترك بعض قنوات اتصال بينهما، وغضت الطرق عن سماح حاكم جبل طارق البريطاني للأمير باستيراد السلاح عن طريق الجبل بحيث تعترف به وتتعاون معه إذا انتصر وتمكن من بسط سلطته على الجزائر، أو تنبذه وتعترف بالاحتلال اعترافا مشروطا حالما تتحقق من هزيمته، تمكّن فرنسا من ترسيخ وجودها بالجزائر، فلا تتورط بذلك في مواقف تفرض عليها التزامات لا تريدها.

وقد حث الأمير بريطانيا على الاعتراف به وإقامة علاقات تجارية ثنائية مقابل منحها أحد الموانئ الجزائرية، وكتب رسالتين بهذا الشأن، أحدهما إلى وليام الرابع ملك انجلترا بتاريخ 29 جمادى الأولى 1251م / 22 سبتمبر 1835م، والثانية إلى قنصل بريطانيا بطنجة نفس التاريخ، ولم يحصل الأمير على شيء حيث أبلغ وزير الخارجية البريطاني اللورد بلمرستون " Lord Palmerston" الأمير بواسطة القنصل المذكور في الرسالة بتاريخ 6 أكتوبر 1836م عدم

[1] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص ص 134-135.

استجابة الملك لطلبه، وسارعت بريطانيا بعد سقوط قسنطينة إلى الاعتراف سرا في نوفمبر 1837م بالوجود الفرنسي بالجزائر مقابل التزام فرنسا بعدم المساس باستقلال تونس والمغرب. [1]

ومن ثم تتقاعس الحكومة البريطانية إزاء دعمها للأمير ضدّ فرنسا يدخل ضمن حسابات بريطانيا السياسية لأنها كانت تعرف أكثر من غيرها النوايا الفرنسية في المنطقة، كان جلّ الجزائريين آنذاك يعتقدون بأنّ بريطانيا هي العدو التقليدي للسياسة الفرنسية ستقف إلى جانب قضيتهم ويتضح لنا ذلك من خلال عريضة بعث بها أعيان وشيوخ بايلك قسنطينة إلى البرلمان الانجليزي، جاء فيها: [إننا نعلم برلمانكم الموقر، بكون الفرنسيين لم يدخلوا مدينة الجزائر إلّا بعد أن يوقّعوا على معاهدة تتضمن بنودا محددة ولقد قام قنصلكم بالوساطة في هذا الشأن، لكنّ الفرنسيين لم يحترموا هاته المعاهدة في جميع بنودها بل على العكس فقد كان مسلكهم مناقض لمبادئها، بنفيهم لأشخاص من أهل البلاد بدون سبب وفصلهم للزوج عن زوجته وأبنائه واستيلائهم على أملاكهم، لقد عمدوا إلى تبديل الدين والاستيلاء عن أملاك الحبس....] ملحق.

إنّ الحكومة البريطانية هي الحكومة الأوروبية الوحيدة التي كانت تقف في البداية إلى جانب الجزائر من أجل الجيش الفرنسي عنها،[2] ذلك أنّ بريطانيا التي كانت تراقب تحوّل القوى لصالح

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 97.

[2] محمد الشيخ بن رابح، المرجع السابق، ص 135.

الفرنسيين الذين تمكنوا من تحقيق مكاسب هامة في حربهم ضدّ الأمير، قدّرت أنّ مسألة الجزائر قد حسمت أو كادت، فاتخذت موقفا مناوتا للأمير، فقد قامت في عام 1842 م، بحث كل من السلطات العثمانية على عدم مد يد المساعدة إلى الأمير، والسلطات المغربية في السنة التالية بأنّها لا يمكنها الاعتماد على دعمها في حالة اندلاع نزاع بينها وبين فرنسا، لأنها كانت تخشى أن يؤدي التوتر بين المغرب وفرنسا إلى نشوب نزاع مسلح بين الدولتين، يضطرها إما إلى التدخل العسكري لردع فرنسا، وهو ما لم تكن تنويه، أو احتمال التضحية بمصالحها الاستراتيجية والتجارية الهامة بالمغرب وغربي البحر المتوسط، وذلك ما كانت تحرص على تلاقيه باي ثمن، وقد استجاب المغرب والدولة العثمانية لتلك المطالب، وبذلك اثبتت بريطانيا أنّ المصالح وحدها هي التي توجه سياستها الخارجية، وأنّ ما خلا ذلك من مبادئ وقيم لا يعد وان يكون شعارات بالمزايدة أو الابتزاز عند الحاجة[1].

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 98.

خاتمة

خاتمة:

لقد تباينت ردود الأفعال الدولية حول الاحتلال والمقاومة الشعبية ضدّ الاستعمار الفرنسي للجزائر، ومن خلال عرضنا هذا توصلنا في دراستنا لهذا الموضوع الموسوم بـ "موقف الباب العالي والدول الأوروبية من المقاومة الشعبية 1830-1848م" إلى جملة من الملاحظات والنتائج التي يمكن حصرها كما يلي:

- لقد مثل الاحتلال الفرنسي للجزائر محكا حقيقيا لطبيعة العلاقات الجزائرية مع مختلف الدول الإسلامية والأوروبية هذه الأخيرة التي أبانت عن حقد صليبي اتجاه الجزائر.
- لقد أيقنت الجزائر من خلال المواقف المختلفة اتجاه الاحتلال الفرنسي بضرورة الاعتماد على نفس بداية التنظيم وتجهيز المقاومة المحلية.
- إنّ الظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية التي كانت في آخر مراحل انهيارها لم تسمح لها بتقديم يد العون أو الدعم الكبير الذي يسمح للمقاومة الجزائرية بكسر شوكة الاستعمار.
- إنّ مواقف بعض الدول الأوروبية لم تتعد الدور الدبلوماسي أو التنديد كحال الموقف البريطاني الذي يدخل في إطار التنافس الاستعماري مع فرنسا على أهم مناطق النفوذ في قارة إفريقيا لأنها في الأخير اعترفت بالوجود الفرنسي وانحازت إلى بني جلدتها.

- إنّ الموقف الإسباني هو الآخر يدخل في إطار التنافس الاستعماري لأنّ هذه الأخيرة كانت تطمح إلى استعاده بايلك الغرب الجزائري

المصادر والمراجع

أولا: الكتب بالغة العربية

1. باي أحمد: **مذكرات أحمد باي**، ترجمة محمد العربي الزبيري، ط2، ش و ن ت، الجزائر، 1981.
2. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م**، ج1، دار المعرفة، 2006.
3. بلقاسم مولود قاسم نايت، **شخصية الجزائر الدولية وهيئتها العالمية قبل سنة 1830م**، ج1، الجزائر.
4. بن حموش مصطفى أحمد، **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني 956-1246هـ / 1545-1830م**، ط1، 1421هـ-2000م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وأحياء التراث.
5. بن كريم محمد، **التحفة المرضية في الدولة البكداتية**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.
6. بن لجين السهلي عبد الله، **الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها وآثارها**، ط1، 1426هـ-2005م، دار الكنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.
7. بن محمد الهلالي الميلي مبارك، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، ط 1964، الناشر مكتبة النهضة الجزائرية.
8. بوعزير يحيى، **المساجد في العتيقة في الغرب الجزائري**، طبعة خاصة 2009، عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
9. بوعزيز يحيى، **مع تاريخ الجزائر من الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبعات الجامعية، 1999.
10. **التاريخ السياسي للجزائر في البداية والغابة**، ط1، دار الغرب الإسلامي.
11. دكاني نجيب، **الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائري**.
12. سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500**-1830، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1998.
13. سعد الله أبو قاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
14. سعيدوني ناصر الدين، الشيخ المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1994.
15. سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1793-1830م**، ط 3، البصائر للنشر والتوزيع.
16. سعيدوني ناصر الدين، **دراسات تاريخية في المالكية والوقف والجبائية الفترة الحديثة**، ط1، 2001، دار الغرب الإسلامي.
17. سعيدوني ناصر الدين، **ورقات جزائرية**، ط2، دار البصائر، الجزائر.
18. عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومة، طبع 2012.
19. العربي الزبيري محمد، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
20. كوران أرجمنت، **الساسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي**، ت عبد الجلّيل التميمي، نشر وطبع 1957.

ثانيا: الكتب بالغة الأجنبية

1. Napoléon III: Abdelkader charlemagne et witikind.P.martionon, libraire, Editeur, Paris, 1853

ثالثا: مقالات المجلات

1. التميمي عبد الجليل، **بحوث ووثائق في تاريخ المغاربة تونس- الجزائر وليبيا 1816-1848م**، الدار التونسية للنشر، ط1، مارس 1972م.

2. قاسي إلياس نايت، **مجلة وأبحاث المحلية العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية قراءة في تطور الموقف البريطاني من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1847م**، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، ع 13، جانفي، 2021م

3. **معاهدتا الجزائر مع اسبانيا 1786-1791 وظروفهما وانعكاستهما على العلاقات**، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية، ع 5.

رابعا: المذكرات

1. بن رابح محمد الشيخ، **مواقف دول غرب المتوسط من الاحتلال الفرنسي للجزائر**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006-2007.

2. بن موفقي أمحمد، **العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر واسبانيا 1200هـ-1786م / هـ1245-1830م**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ حديث معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية السنة الجامعية 1431-1432هـ / 2010-2011م، أ.د اشراف مختار حسني.

3. صحراوي فتيحة، **الجزائر في عهد الداي حسين 1818-1830م**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف أ.د بن يوسف تلمساني 2010-2011م، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

4. نواصر عبد الرحمن، **مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات**، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، إشراف أ.د مختار حسني، السنة الجامعية 1431-1432هـ / 2010-2011م.

الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	التنظيم الإداري في أواخر العهد العثماني	76
02	خريطة مكان الأرياف وعلاقتهم بالبايلك	77
03	صورة الحاج أحمد باي	78
04	صورة الأمير عبد القادر الجزائري	79
05	مراسلة الأمير عبد القادر إلى الحكومة الانجليزية	80
06	مراسلة الأمير عبد القادر إلى باي تونس	80

الملحق رقم (01): التنظيم الإداري في أواخر العهد العثماني.

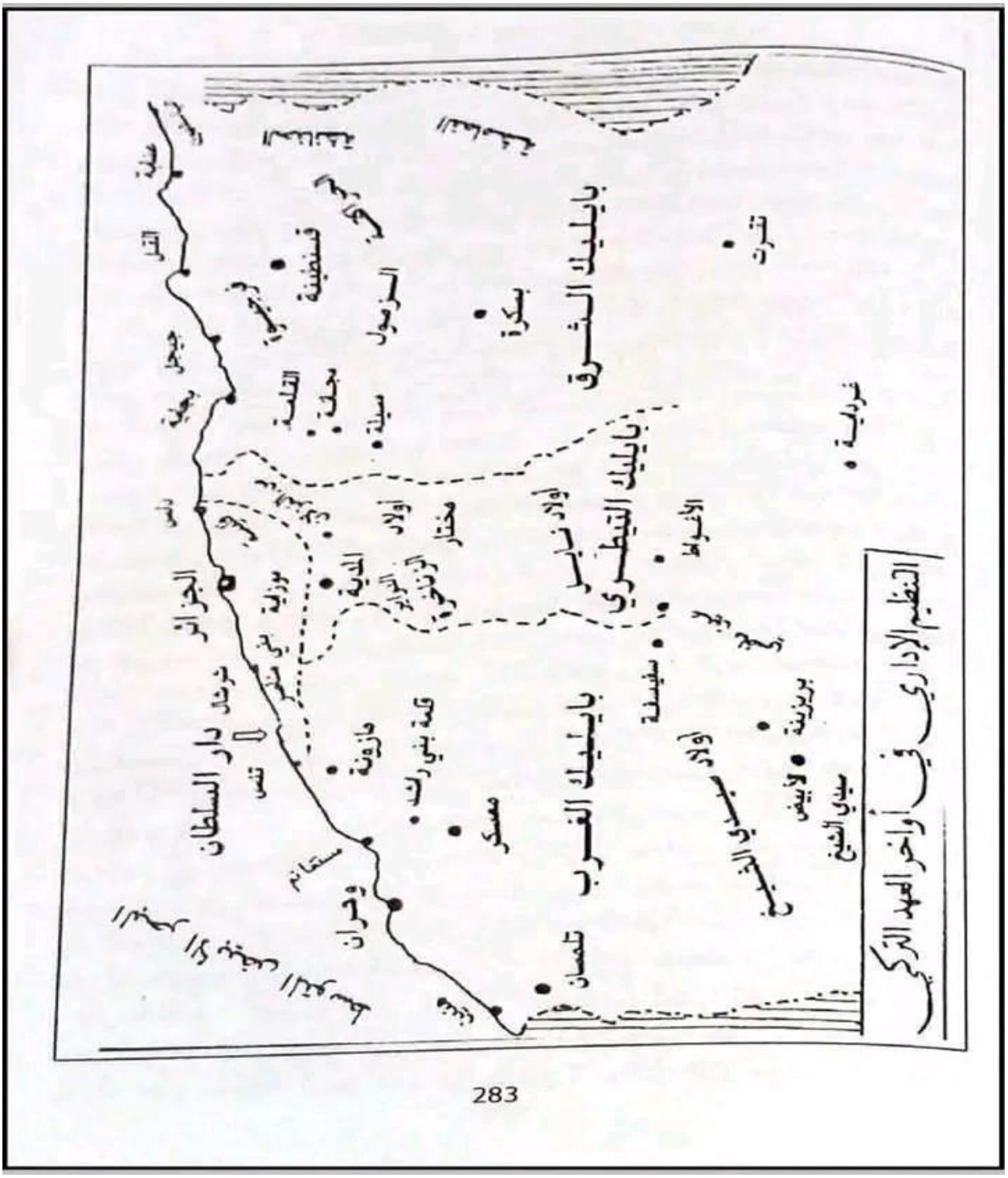

المصدر: صالح عباد، المرجع السابق، ص 283.

الملحق رقم (02): خريطة مكان الأرياف وعلاقتهم بالبايلك.

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي، المرجع السابق.

الملحق رقم (03): صورة الحاج أحمد باي.

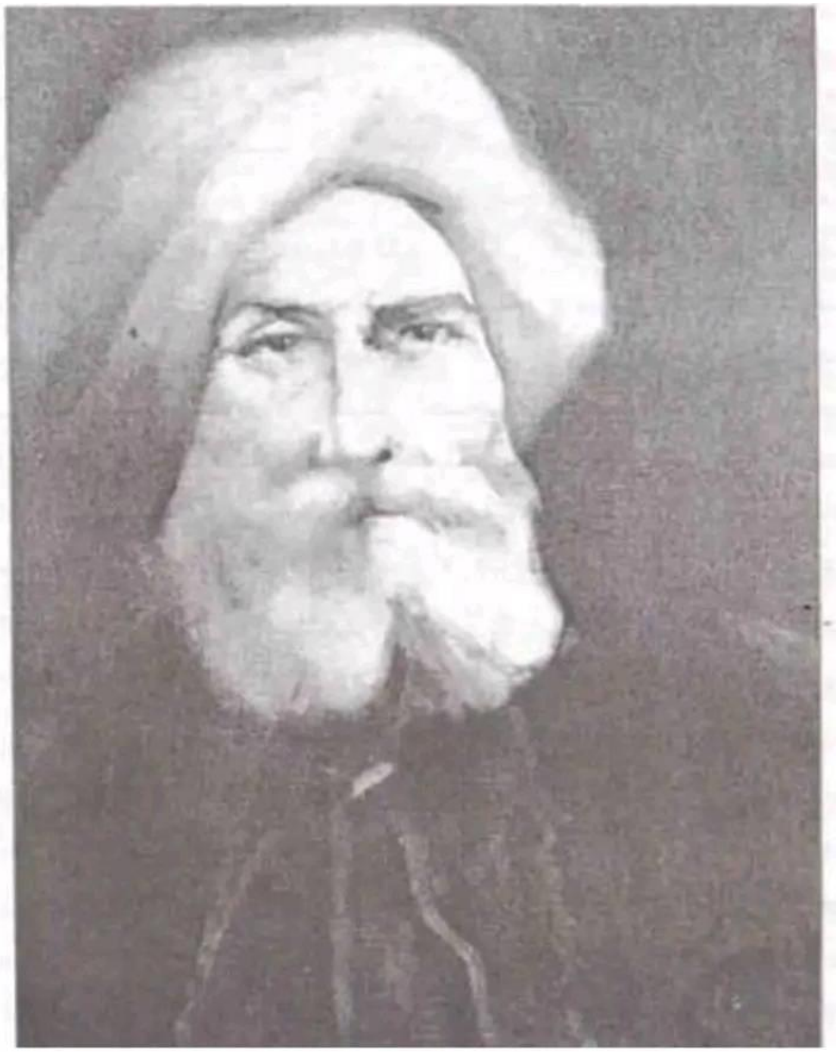

المصدر: محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 52.

الملحق رقم (04): صورة الأمير عبد القادر الجزائري.[1]

[1] Napoléon III: Abdelkader charlemagne et witikind.P.martionon, libraire, Editeur, Paris, 1853, P6.

الملحق رقم (05): مراسلة الأمير عبد القادر إلى الحكومة الانجليزية.

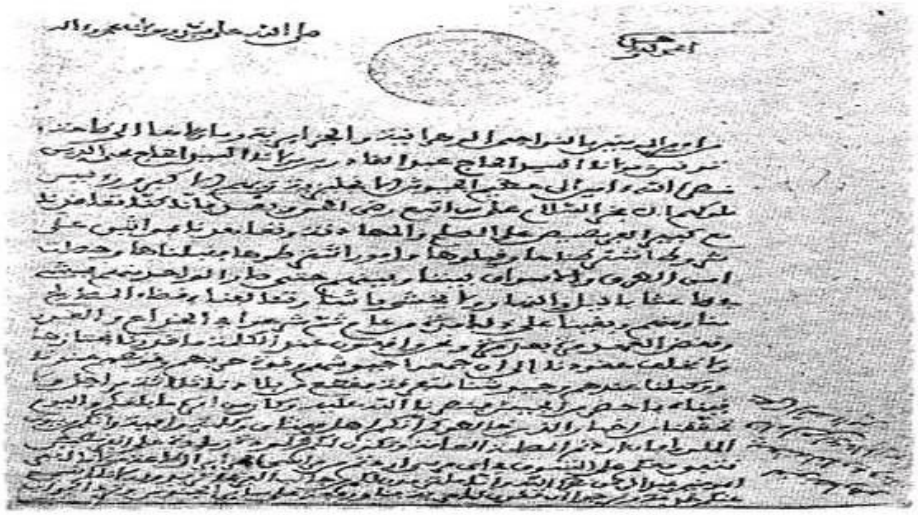

المصدر: عبد الجيل التميمي، المرجع السابق، ص 217.

الملحق رقم (06): مراسلة الأمير عبد القادر إلى باي تونس.

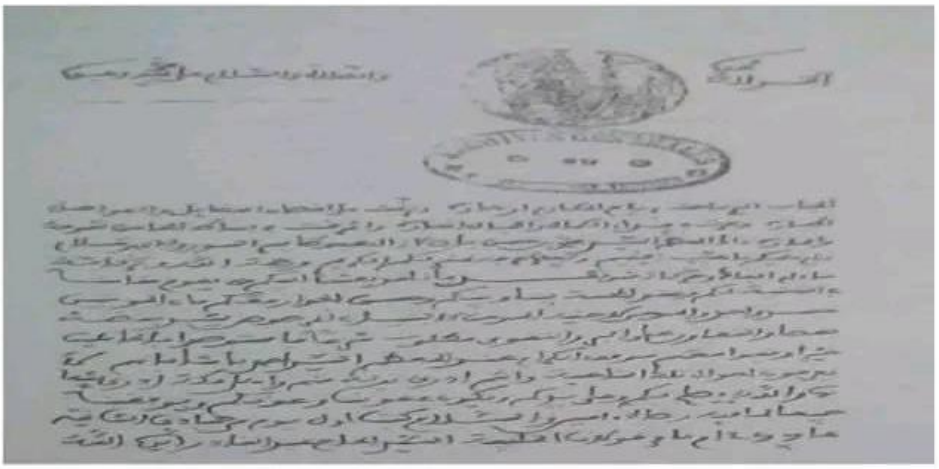

المصدر: يحي بوعزيز، جهود الأمير عبد القادر وخلفائه لتدعيم الجهة القسنطينية، مجلة الأصالة، ع 48، الجزائر، 1877، ص 42.

الفهرس

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
الإهداء	
قائمة الاختصارات	I
مقدمة	أ – و
الفصل الأول: أوضاع الجزائر أواخر العهد العثماني	
المبحث الأول: الأوضاع السياسية	08
المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي	13
المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية	22
المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية	28
الفصل الثاني: موقف الباب العالي والدول الأوروبية من الاحتلال الفرنسي للجزائر	
المبحث الأول: موقف الدولة العثمانية من الاحتلال	36
المبحث الثاني: موقف اسبانيا من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م	41

المبحث الثالث: موقف بريطانيا من الاحتلال	47
الفصل الثالث: موقف الباب العالي والدول الأوروبية من المقاومة الجزائرية	
المبحث الأول: موقف الدولة العثمانية من المقاومة	51
المبحث الثاني: موقف اسبانيا من المقاومة	54
المبحث الثالث: موقف بريطانيا من المقاومة	59
خاتمة	66-65
المصادر والمراجع	69-68
قائمة الملاحق	71
الملاحق	76-72
الفهرس	79-78

الملخص

تعد فترة 1830-1848م من أبرز الفترات التي وجد فيها تنوع سياسي واقتصادي وكذلك الاجتماعي في إيالة الجزائر، فالجزائر عرفت في فترة احتلالها من قبل فرنسا بعدما كانت تحت حماية الدولة العثمانية، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استنتجنا ان الدولة العثمانية بادرت من أجل استرجاعها وقامت بدعم بعض المقاومات الشعبية التي خاضتها الجزائر إلّا أنّها بائت بالفشل، أمّا الدول الأوروبية نذكر من بينها اسبانية فقد رحّبت بفكرة استعمار الجزائر وشجعت فرنسا على ذلك أمّا بريطانيا فكانت بجانب الجزائر وذلك حفاظا على مصالحها وكذلك منافستها أيضا مع فرنسا.

ولأسباب ذاتية وأخرى موضوعية جاء اختيارنا للموضوع

تكمل الاشكالية الرئيسية للموضوع في السياق التالي:

ما موقف الباب العالي والدول الأوربية من المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي للجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا عدة تساؤلات فرعية تساعدنا في الإلمام بالموضوع، ومن أبرزها:

- ما أهم الطرق ووسائل الدعم التي قدمتها هذه الاطراف للمقاومة الشعبية؟
- وما انعكاساتها على المقاومة الشعبية؟

اعتمدنا فيه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي

افادتنا الدراسات السابقة في موضوع دراستنا وذلك من خلال إزالة الغموض نذكر من بينها:

أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، أرجمنت كوران، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر

وقد قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول.

Summary

The period 1792 AD - 1848 AD is considered one of the mos” prominent periods in which there was political, economic and social diversity in the Eyalet of Algeria. Algeria was known during the period of its occupation by France after it wa’ under the protection of the Ottoman Empire. Some of the popular resistances waged by Algeria, but they proved to be failure. As for the European countries, we mention among them Spain, which welc’med the idea of colonizing Algeria and encouraged France to do so. As for Britain, i” was on the side of Algeria, in order to preserve its interests as well as its competition.

Also with France.

For subjective and objective reasons, we chose the topic

The main problematic of the subject is ’ompleted in the following context: What is the position of the Sublime Porte and the European countries on the popular resistance against the French colonization of Algeria? In ord”r to answer this problem, we raised sev’ral sub-questions that help us understand the subject, and who

Most notably:

- What are the most important ways and means o’ support provided by these parties to the popular resistance?
- What are its implications for popular resistance?

In the study, we relied on the his”oric’l descriptive approach and the analytical approach. Previous studies have benefited us in the subject of our study, by removing ambiguity. We mention among them:

Abu al-Qasim Saad Allah, lectures on the modern history of Algeria, Argement Goran, Ottoman politics

Direction of the French occupation of Algeria

We divided our study into three chapters.